

ظهرت عليه الحجة قال: إن الله قد يتكلم، ولكن كلامه مخلوق، قلنا: وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق، فقد شبهتم الله بخلقه، حين/ زعمتم أن كلامه مخلوق، ففي مذهبكم قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم، فقد جمعتم بين كفر وتشبيه، فتعالى الله عن هذه الصفة. بل نقول: إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولا نقول: إنه كان، ولا يتكلم حتى خلق، وذكر تمام كلامه.

فقد بين أن كلام الأدميين مخلوق خلقه الله، وذلك أبلغ من نصه على أن أفعال العباد مخلوقة، مع نصه على الأمرين.

وقال: إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله، حين زعم أنه في كل مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، فقل: أليس الله كان ولا شيء؟! فيقول: نعم، فقل له: حين خلق خلقه، خلقه في نفسه أو خارجًا عن نفسه، فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل: واحدة منها إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه، كفر حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه. وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم دخل فيهم كان هذا أيضًا كفرًا حين زعم أنه دخل في مكان وحش قدر ردىء. وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله أجمع، وهو قول أهل السنة.

فقد بين أحمد أن كلام الأدميين مخلوق، ونص في غير موضع على أن أفعالهم مخلوقة، والنص على كلامهم أبلغ، فإن الشبه فيه أظهر. فمن قال: إن/ كلام الأدميين، أو أفعالهم قديمة، فهو مبتدع مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

فصل

وأما الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن، مثل قوله: هذه شجرة إن شاء الله، أو هذا إنسان إن شاء الله، أو السماء فوقنا إن شاء الله، أو لا إله إلا الله إن شاء الله، أو محمد رسول الله إن شاء الله، أو الامتناع من أن يقول: محمد رسول الله قطعًا، وأن يقول: هذه شجرة قطعًا. فهذه بدعة مخالفة للعقل والدين.

ولم يبلغنا عن أحد من أهل الإسلام إلا عن طائفة من المنتسبين إلى الشيخ أبي عمرو ابن مرزوق (١) ولم يكن الشيخ يقول بذلك ولا عقلاء أصحابه. ولكن حدثني بعض

(١) هو أبو عمرو عثمان بن مرزوق بن حميد بن سلامة القرشي فقيه حنبلي زاهد، سكن مصر وتوفي بها عن نيف وسبعين عامًا، له كتاب: «صفوة الصفوة» اختصر به «حلية الأولياء» وهو غير «صفة الصفوة» لابن الجوزي، توفي سنة ٥٦٤هـ. [الأعلام ٤/٢١٤].

الخبيرين أنه بعد موته تنازع صاحبان له: حازم وعبد الملك، فابتدع حازم هذه البدعة في الاستثناء في الأمور الماضية المقطوع بها، وترك القطع بذلك، وخالفه عبد الملك في ذلك موافقة لجماعة المسلمين وأئمة الدين.

٨/٤٢٢ وأما الشيخ أبو عمرو، فكان أعقل من أن يدخل في مثل هذا/ الهذيان، فإنه كان له علم ودين، وإن كان ما تقدم من مسألة قدم أفعال العباد من خير وشر يعزى إليه. وقد أراني بعضهم خطه بذلك. فقد قيل: إنه رجع عن ذلك، وكان يسلك طريقة الشيخ أبي الفرج المقدسي الشيرازي، ونقل عنه أنه كان يقف ويقول: هي مقضية مقدرة. وأمسك.

والشيخ أبو الفرج كان أحد أصحاب القاضي أبي يعلى، ولكن القاضي أبو يعلى لا يرضى بمثل هذه المقالات، بل هو ممن يجزم بأن أفعال العباد مخلوقة، ولو سمع أحداً يتوقف في الكفر والفسوق والعصيان أنه مخلوق - فضلاً عن أن يقول: إن أفعال العبد من خير وشر قديمة - لأنكر عليه أعظم الإنكار.

وإن كان في كلام القاضي مواضع اضطرب فيها كلامه وتناقص فيها وذكر في موضع كلاماً بني عليه من وافقه فيه من أبنية فاسدة، فالعالم قد يتكلم بالكلمة التي يزل فيها فيفرع أتباعه عليها فروغاً كثيرة، كما جرى في مسألة اللفظ وكلام الأدميين ومسألة الإيمان وأفعال العباد.

٨/٤٢٣ فإن السلف والأئمة - الإمام أحمد وغيره - لم يقل أحد منهم أن كلام الأدميين غير مخلوق ولا قالوا: إنه قديم ولا أن أفعال العباد غير مخلوقة، ولا أنها قديمة. ولا قالوا أيضاً: إن الإيمان قديم ولا إنه غير مخلوق. ولا قالوا: إن لفظ العباد بالقرآن مخلوق، ولا إنه غير مخلوق ولكن منعوا من إطلاق القول بأن الإيمان مخلوق، وأن اللفظ بالقرآن مخلوق، لما يدخل في ذلك من صفات الله تعالى، ولما يفهمه هذا اللفظ من أن نفس كلام الخالق مخلوق وأن نفس هذه الكلمة مخلوق، ومنعوا أن يقال: حروف الهجاء مخلوقة؛ لأن القائل هذه المقالات يلزمه أن لا يكون القرآن كلام الله، وأنه لم يكلم موسى.

فجاء أفوام أطلقوا نقيض ذلك فقال بعضهم: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فبدع الإمام أحمد وغيره من الأئمة من قال ذلك.

وكذلك أطلق بعضهم القول بأن الإيمان غير مخلوق. حتى صار يفهم من ذلك أن أفعال العباد التي هي إيمان غير مخلوقة، فجاء آخرون فزادوا على ذلك فقالوا كلام الأدميين مؤلف من الحروف التي هي غير مخلوقة. فيكون غير مخلوق. وقال آخرون: فأفعال العباد كلها غير مخلوقة. والبدعة كلما فرع عليها وذكر لوازمها زادت قبحاً وشناعة، وأفضت

بصاحبها إلى أن يخالف ما يعلم بالاضطرار من العقل والدين .

وقد بسطنا الكلام في هذا، وبيننا اضطراب الناس في هذا في مسألة القرآن وغيرها .

وهذا كما أن أقواماً ابتدعوا: أن حروف القرآن ليست من كلام الله ، / وأن كلام الله إنما هو معني قائم بذاته هو الأمر والنهي والخبر، وهذا الكلام فاسد بالعقل الصريح، والنقل الصحيح، فإن المعني الواحد لا يكون هو الأمر بكل مأمور، والخبر عن كل مخبر، ولا يكون معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحداً، وهم يقولون: إذا عبر عن ذلك الكلام بالعربية صار قرآناً، وإذا عبر عنه بالعبرية صار توراة، وهذا غلط ، فإن التوراة يعبر عنها بالعربية ومعانيها ليست هي معاني القرآن، والقرآن يعبر عنه بالعبرية وليست معانيه هي معاني التوراة .

وهذا القول أول من أحدثه ابن كلاب، ولكنه هو ومن اتبعه عليه، كالأشعري وغيره يقولون مع ذلك: إن القرآن محفوظ بالقلوب حقيقة ، متلو بالأسن حقيقة، مكتوب في المصاحف حقيقة .

ومنهم من يمثل ذلك بأنه محفوظ بالقلوب كما أن الله معلوم بالقلوب، ومتلو بالأسن كما أن الله مذكور بالأسن ، ومكتوب في المصاحف ، كما أن الله مكتوب في المصاحف، وهذا غلط في تحقيق مذهب ابن كلاب والأشعري فإن القرآن عندهم معنى عبارة عنه، والحقائق لها أربع مراتب: وجود عيني، وعلمي ، ولفظي، ورسمي . فليس العلم بالمعنى له المرتبة الثانية ، وليس ثبوته في الكتاب كثبوت الأعيان في الكتاب . فزاد هؤلاء قول ابن كلاب والأشعري قبحاً .

/ تم تبع أقوام من أتباعهم أحد أهل المذهب، وأن القرآن معنى قائم بذات الله فقط، وأن الحروف ليست من كلام الله، بل خلقها الله في الهواء أو صنفها جبريل أو محمد، فضماموا إلى ذلك أن المصحف ليس فيه إلا مداد وورق، وأعرضوا عما قاله سلفهم من أن ذلك دليل على كلام الله فيجب احترامه، لما رأوا أن مجرد كونه دليلاً لا يوجب الاحترام، كالدليل على الخالق المتكلم بالكلام، فإن الموجودات كلها أدلة عليه ولا يجب احترامها فصار هؤلاء يمتنون المصحف حتى يدوسوه بأرجلهم، ومنهم من يكتب أسماء الله بالعدرة إسقاطاً لحرمة ما كتب في المصاحف والورق من أسماء الله وآياته .

وقد اتفق المسلمون على أن من استخف بالمصحف، مثل أن يلقيه في الحش، أو يركضه برجله إهانة له، إنه كافر مباح الدم .

فالبديع تكون في أولها شبراً، ثم تكثر في الاتباع حتى تصير أذرعاً وأميالاً وفراسخ.

وهذا الجواب لا يحتمل بسط هذا الباب، فإنه مبسوط في غيره.

وهؤلاء الذين يستثنون في هذه الأشياء الماضية المقطوع بها، مبتدعة ضلال جهال، وأحدهم يحتج على ذلك، فإذا قيل له: هذه شجرة، قال إن شاء الله أن يقلبها حيواناً فعل. / فيقال له: هي الآن شجرة قطعاً، وإما إذا قلت: قد انتقلت كما أن الإنسان يكون نطفة، ثم علقه، ثم مضغه، ثم لحماً، ثم يحيى فبعد نفخ الروح فيه حي قطعاً، وإذا شاء الله أن يميت أماته، فالله إذا كان قادراً على تحويل الخلق من حال إلى حال لم يمنع ذلك أن يكونوا في كل وقت على الحال التي خلقهم عليها. فالسما سماء بمشيئة الله وقدرته وخلقها، والإنسان إنسان بمشيئة الله وقدرته وخلقها، والفرس فرس بمشيئة الله وقدرته وخلقها، وإذا شاء الله أن يغير ما شاء غيره بمشيئته إن شاء وقدرته وخلقها.

ولم يجئ في الكتاب والسنة استثناء في الماضي، بل في المستقبل كقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤] وقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقول النبي ﷺ: «وإنما إن شاء الله بكم لاحقون»^(١)، وقوله: «إن سليمان قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة، تأتي كل امرأة بفارس يقاتل في سبيل الله، فقال له صاحبه: قل: إن شاء الله، فلم يقل. فلم تلد منهن إلا امرأة جاءت بشق ولد». قال: «فلو قال: إن شاء الله لقاتلوا في سبيل الله فرساناً أجمعين»^(٢)، وقال ﷺ: «من حلف فقال: إن شاء الله، فإن شاء فعل، وإن شاء ترك»^(٣)، لأن الحالف يحلف على مستقبل ليفعلن هو أو غيره كذا، أو لا يفعل هو أو غيره كذا فيقول: إن شاء الله لأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإن وقع الفعل كان الله شاءه، فلا حنث عليه، وإن لم يقع لم يكن الله شاءه فلا حنث عليه؛ لأنه إنما التزمه إن أشاء الله، فإذا لم يشأه الله لم يكن قد التزمه فلا يحنث.

/ والاستثناء في الإيمان مأثور عن ابن مسعود وغيره من السلف والأئمة لا شكاً فيما يجب عليهم الإيمان به، فإن الشك في ذلك كفر. ولكنهم استثنوا في الإيمان خوفاً ألا يكونوا قاموا بواجباته وحققته، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠] قال النبي ﷺ: «هو الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يتقبل منه»^(٤).

(١) مسلم في الطهارة (٢٤٩ / ٣٩).

(٢) البخاري في الأنبياء (٣٤٢٤) ومسلم في الإيمان (١٦٥٤ / ٢٥).

(٣) النسائي في الإيمان والنذور (٣٨٣٠)، وابن ماجه في الكفارات (٢١٠٥).

(٤) الترمذي في تفسير سورة المؤمنون (٣١٧٥)، وابن ماجه في الزهد (٤١٩٨).

واستثنوا أيضاً لعدم علمهم بالعاقبة والإيمان النافع هو الذي يموت المرء عليه ، واستثنوا خوفاً من تركية النفس ونحو ذلك من المعاني الصحيحة .

وكذلك من استثنى في أعمال البر كقوله : صليت إن شاء الله ونحو ذلك ، فهذا كله استثناء في أفعال لم يعلم وقوعها على الوجه المأمور المقبول ، فهو استثناء فيما لم تعلم حقيقته ، أو في مستقبل علق بمشيئة الله ، ليبين أن الأمور كلها بمشيئة الله ، فأما الاستثناء في ماض معلوم فهذه بدعة بخلاف العقل والدين .

فصل

وأما مسألة تحسين العقل وتقييحه ، ففيها نزاع مشهور ، بين أهل السنة والجماعة من الطوائف الأربعة وغيرهم . فالحنفية وكثير من المالكية ، والشافعية والحنبلية ، يقولون بتحسين العقل وتقييحه ، وهو قول الكرامية والمعتزلة ، وهو قول أكثر الطوائف من المسلمين ، واليهود والنصارى والمجوس وغيرهم ، وكثير من الشافعية والمالكية والحنبلية ينفون ذلك ، وهو قول الأشعرية ، لكن أهل السنة متفقون على إثبات القدر ، وإن الله على كل شيء قدير ، خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن .

والمعتزلة وغيرهم من القدرية ، يخالفون في هذا ، فإنكار القدر بدعة منكرة ، وقد ظن بعض الناس أن من يقول : بتحسين العقل وتقييحه ينفي القدر ، ويدخل مع المعتزلة في مسائل التعديل والتجوز ، وهذا غلط بل جمهور المسلمين لا يوافقون المعتزلة على ذلك ، ولا يوافقون الأشعرية علي نفي / الحكم والأسباب ، بل جمهور طوائف المسلمين يثبتون القدر ، ويقولون : إن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، ويقولون : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

٨/٤٢٩

وأما الإقرار بتقدم علم الله وكتابه لأفعال العباد ، فهذا لم ينكره إلا الغلاة من القدرية وغيرهم ، وإلا فجمهور القدرية من المعتزلة وغيرهم يقرون بأن الله علم ما العباد فاعلون قبل أن يفعلوه ، ويصدقون بما أخبر به الصادق المصدوق من أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم ، كما ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء»^(١) ، وفي صحيح البخاري وغيره عن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ قال : «كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض» ، وفي لفظ : «ثم خلق السموات والأرض»^(٢) .

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث إليه الملك ، فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال : اكتب

(٢) البخاري في بدء الخلق (٣١٩١) .

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٣ / ١٦) .

رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح ، فوالذي نفسي بيده ، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة ، حتي ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتي ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة»^(١) . والآثار مثل هذا كثيرة .

فهذا يقر به أكثر القدرية ، وإنما ينكره غلاتهم ، كالذين ذكروا لعبد الله بن عمر في الحديث الذي رواه مسلم في أول صحيحه بحيث قيل له : « قبلنا أقوام يقرؤون القرآن ، ويتقفرون العلم ، يزعمون ألا قدر وإن الأمر أنف ، قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني برىء منهم ، وأنهم منى برآء »^(٢) ؛ ولهذا كفر الأئمة : كمالك والشافعي وأحمد ، من قال : إن الله لم يعلم أفعال العباد حتي يعملوها ، بخلاف غيرهم من القدرية .

والمقصود هنا : أن جماهير المسلمين يخالفون القدرية من المعتزلة وغيرهم ، وجماهير المسلمين أيضاً يقررون بالأسباب التي جعلها الله أسباباً في خلقه وأمره ، ويقررون بحكمة الله التي يريد بها ، في خلقه وأمره ، ويقولون : كما قال الله في القرآن حيث قال : ﴿ وَمَا أُنزِلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ ﴾ [البقرة: ١٦٤] . وقال : ﴿ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [الأعراف: ٥٧] ، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة ، وجماهير المسلمين على ذلك يقولون : إن هذا فعل بهذا ، لا يقولون كما يقول نفاة الأسباب : فعل عندها لا بها ، وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضع .

/ والمقصود هنا : أن مسألة التحسين والتقبيح ، ليست ملازمة لمسألة القدر . وإذا عرف هذا فالناس في مسألة التحسين والتقبيح على ثلاثة أقوال : طرفان ، ووسط .

الطرف الواحد ، قول من يقول : بالحسن والقبح ، ويجعل ذلك صفات ذاتية للفعل لازمة له ، ولا يجعل الشرع إلا كاشفاً عن تلك الصفات ، لا سبباً لشيء من الصفات فهذا قول المعتزلة - وهو ضعيف - وإذا ضم إلى ذلك قياس الرب على خلقه ، فقليل : ما حسن من المخلوق حسن من الخالق ، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق ، ترتب على ذلك أقوال القدرية الباطلة . وما ذكره في التجويز والتعديل . وهم مشبهة الأفعال ، يشبهون الخالق بالمخلوق ، والمخلوق بالخالق في الأفعال ، وهذا قول باطل ، كما أن تمثيل الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق في الصفات باطل .

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم فى القدر (٢٦٤٣ / ١) .

(٢) مسلم فى الإيمان (١ / ٨) ، والترمذى فى الإيمان (٢٦١٠) وقال : « حديث حسن صحيح » .

فاليهود وصفوا الله بالنقائص التي يتنزه عنها، فشبهوه بالمخلوق، كما وصفوه بالفقر والبخل، واللغوب، وهذا باطل، فإن الرب تعالى منزّه عن كل نقص، وموصوف بالكمال الذي لا نقص فيه، وهو منزّه في صفات الكمال أن يماثل شيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين، فليس له كفوّاً أحد في شيء من صفاته، لا في علمه، ولا قدرته، ولا إرادته، ولا رضاه، ولا غضبه، ولا خلقه، ولا استوائه، ولا إتيانه، ولا / نزوله، ولا غير ذلك ٨/٤٣٢
 بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله . بل مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فلا ينفون عنه ما أثبتته لنفسه من الصفات، ولا يمثلون صفاته بصفات المخلوقين، فالتنافي معطل، والمعطل يعبد عدماً. والمشبه ممثل، والممثل يعبد صنماً.

ومذهب السلف إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهذا رد على الممثلة. وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] رد على المعطلة. وأفعال الله لا تمثل بأفعال المخلوقين، فإن المخلوقين عبيده، يظلمون ويأتون الفواحش، وهو قادر على منعهم ولو لم يمنعهم؛ لكان ذلك قبيحاً منه وكان مذموماً على ذلك، والرب تعالى لا يقبح ذلك منه، لما له في ذلك من الحكمة البالغة والنعمة السابعة، هذا علي قول السلف والفقهاء والجمهور الذين يشبّهون الحكمة في خلق الله وأمره.

ومن قال: إنه لا يخلق شيئاً بحكمة، ولا يأمر بشيء بحكمة، فإنه لا يثبت إلا محض الإرادة التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح، كما هو أصل ابن كلاب، ومن تابعه، وهو أصل قول القدرية والجهمية.

وأما الطرف الآخر في مسألة التحسين والتقيح، فهو قول من يقول: / إن الأفعال لم ٨/٤٣٣
 تشتمل على صفات هي أحكام، ولا على صفات هي علل للأحكام، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر، لمحض الإرادة، لا لحكمة، ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر.

ويقولون: إنه يجوز أن يأمر الله بالشرك بالله، وينهي عن عبادته وحده ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش، وينهي عن البر والتقوى، والأحكام التي توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط، وليس المعروف في نفسه معروفاً عندهم، ولا المنكر في نفسه منكراً عندهم، بل إذا قال: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فحقيقة ذلك عندهم أنه يأمرهم بما يأمرهم، وينهاهم عما ينهاهم ويحل لهم ما يحل لهم، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم، بل الأمر والنهي

والتحليل والتحرير، ليس في نفس الأمر عندهم لا معروف ، ولا منكر، ولا طيب، ولا خبيث، إلا أن يعبر عن ذلك بما يلائم الطباع، وذلك لا يقتضي عندهم كون الرب يحب المعروف ويبغض المنكر.

فهذا القول ولوازمه، هو أيضاً قول ضعيف مخالف للكتاب والسنة، ولإجماع السلف والفقهاء، مع مخالفته أيضاً للمعقول الصريح، فإن الله نزه نفسه عن الفحشاء، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر، فقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ / سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقال: ﴿أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨].

٨/٤٣٤

وعلى قول النفاة: لا فرق في التسوية بين هؤلاء وهؤلاء. وبين تفضيل بعضهم على بعض، ليس تنزيهه عن أحدهما بأولي من تنزيهه عن الآخر، وهذا خلاف المنصوص والمعقول. وقد قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وعندهم تعلق الإرسال بالرسول، كتعلق الخطاب بالأفعال لا يستلزم ثبوت صفة لا قبل التعلق ولا بعده، والفقهاء وجمهور المسلمين يقولون: الله حرم المحرمات فحرمت، وأوجب الواجبات فوجبت، فمعنا شيان: إيجاب وتحريم، وذلك كلام الله وخطابه، والثاني وجوب وحرمة وذلك صفة للفعل، والله تعالى عليم حكيم، علم بما تتضمنه الأحكام من المصالح، فأمر ونهى لعلمه بما في الأمر والنهي والمأمور والمحظور من مصالح العباد ومفاسدهم، وهو أثبت حكم الفعل، وأما صفته، فقد تكون ثابتة بدون الخطاب، وقد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل/ على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقباً في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقييح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث إليهم رسولاً، وهذا خلاف النص قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ

٨/٤٣٥

لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴿[النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ . وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿[الملك: ٨-١٠].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: « ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين»^(١)، والنصوص الدالة على أن الله لا يعذب إلا بعد الرسالة كثيرة، ترد على من قال من أهل التحسين والتقبيح، أن الخلق يعذبون في الأرض بدون رسول أرسل إليهم.

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً، وإذا نهى/ عن شيء صار قبيحاً، ٨/٤٣٦ واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

والنوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء؛ ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه، ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: ١٠٣]، حصل المقصود، ففداه بالذبح، وكذلك حديث أبرص وأقرع وأعمى، لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة، فلما أجاب الأعمى قال الملك: أمسك عليك مالك، فإنما ابتليتم، فرضى عنك، وسخط على صاحبيك^(٢).

فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك، بدون أمر الشارع، والأشعرية ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وإن الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع، وأما الحكماء والجمهور، فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب.

(١) البخاري في التوحيد (٧٤١٦)، ومسلم في اللعان (١٧/١٤٩٩)، كلاهما عن المغيرة بن شعبة.

(٢) البخاري في الأنبياء (٣٤٦٤)، ومسلم في الزهد (١٠/٢٩٦٤)، كلاهما عن أبي هريرة.

/ وسئل شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس بن تيمية - رحمه الله تعالى - عن العبد ، هل يقدر أن يفعل الطاعة إذا أراد أم لا ؟ وإذا أراد أن يترك المعصية يكون قادراً على تركها أم لا ؟ وإذا فعل الخير نسبه إلى الله ، وإذا فعل الشر نسبه إلى نفسه ؟
فأجاب :

الحمد لله ، نعم إذا أراد العبد الطاعة التي أوجبها الله عليه إرادة جازمة كان قادراً عليها ، وكذلك إذا أراد ترك المعصية التي حرمت عليه إرادة جازمة كان قادراً على ذلك ، وهذا مما اتفق عليه المسلمون وسائر أهل الملل ، حتى أئمة الجبرية ، بل هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، وإنما ينازع في ذلك بعض غلاة الجبرية الذين يقولون : إن الأمر الممتنع لذاته واقع في الشريعة ، ويحتجون بأمره أبا لهب بأنه يؤمن بما يستلزم عدم إيمانه . وهذا القول خلاف ما أجمع عليه أئمة الإسلام ، كالأئمة الأربعة وغيرهم ، وأئمة الحديث والتصوف وغيرهم ، وخلاف ما أجمع عليه أئمة الكلام من أهل النفي والإثبات .

فأما إجماع المعتزلة ، ونحوهم على ذلك فظاهر ، وكذلك أئمة المتكلمين المشبهة : / كأبي محمد بن كلاب ، وأبي العباس القلانسي ، وأبي الحسن الأشعري ، والقاضي أبي بكر الباقلاني ، وأبي بكر بن فورك ، وأبي إسحاق الإسفرائيني ، والأستاذ أبي المعالي الجويني ، وأبي حامد الغزالي ، وكذلك أبو عبد الله محمد بن كرام وأصحابه : كابن الهيثم ، وسائر متكلمي أصحاب أبي حنيفة : كأبي منصور الماتريدي ، وغيره وأمثال هؤلاء كلهم متفقون . وقد حكى إجماع المسلمين على ذلك غير واحد ، كأبي الحسن بن الزاغوني ، وإنما نازع في ذلك بعضهم ، واتبعه أبو عبد الله الرازي .

واحتجاجهم بقصة أبي لهب حجة باطلة ، فإن الله أمر أبا لهب بالإيمان قبل أن تنزل السورة ، فلما أصر وعاند استحق الوعيد ، كما استحق قوم نوح حين قيل له : ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦] ، وحين استحق الوعيد أخبر الله بالوعيد الذي يلحقه ، ولم يكن حينئذ مأموراً أمراً يطلب به منه ذلك ، والشريعة طافحة بأن الأفعال المأمور بها مشروطة بالاستطاعة والقدرة ، كما قال النبي ﷺ لعمران بن حصين : «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب» (١) .

(١) البخاري في تفسير الصلاة (١١١٧) .

وقد اتفق المسلمون على أن المصلي إذا عجز عن بعض واجباتها، كالقيام، أو القراءة أو الركوع، أو السجود، أو ستر العورة، أو استقبال القبلة، أو غير ذلك، سقط عنه ما عجز عنه. وإنما يجب عليه ما إذا أراد فعله إرادة جازمة أمكنه فعله، وكذلك الصيام اتفقوا على أنه يسقط بالعجز عن مثل: / الشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة؛ الذين يعجزون عنه أداء وقضاء. وإنما تنازعوا هل على مثل ذلك الفدية بالإطعام؟ فأوجبها الجمهور: كأبي حنيفة والشافعي وأحمد، ولم يوجبها مالك، وكذلك الحج: فإنهم أجمعوا على أنه لا يجب على العاجز عنه وقد قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وقد تنازعوا: هل الاستطاعة مجرد وجود المال؟ كما هو مذهب الشافعي وأحمد، أو مجرد القدرة ولو بالبدن كما هو مذهب مالك؟ أو لا بد منهما كمذهب أبي حنيفة؟ والأولون يوجبون على المغضوب أن يستتيب بماله، بخلاف الآخرين.

بل مما ينبغي أن يعرف أن الاستطاعة الشرعية المشروطة في الأمر والنهي، لم يكتف الشارح فيها بمجرد المكنة ولو مع الضرر، بل متى كان العبد قادراً على الفعل مع ضرر يلحقه جعل كالعاجز في مواضع كثيرة من الشريعة: كالتطهر بالماء، والصيام في المرض، والقيام في الصلاة، وغير ذلك تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ولقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، ولقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمُ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦] وفي الصحيح عن أنس عن النبي ﷺ أن الأعرابي لما بال في المسجد قال: «لا تزرموه - أي لا تقطعوا عليه بوله - وإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين»^(١)، وكذلك في الصحيح أن النبي ﷺ قال لمعاذ وأبي موسى - حين بعثهما إلى اليمن -: «يسرا ولا / تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطوعا ولا تختلفا»^(٢)، وهذا وأمثاله في الشريعة أكثر من أن يحصر.

فمن قال: إن الله أمر العباد بما يعجزون عنه، إذا أرادوه إرادة جازمة فقد كذب على الله ورسوله، وهو من المفترين الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيِّئًا لَّهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، قال أبو قلابة: هذا لكل مفتر من هذه الأمة إلى يوم القيامة.

لكن مع قوله ذلك، فيجب أن تعلم أنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وإن الله خالق كل شيء فهو خالق العباد، وقدرتهم وإرادتهم وأفعالهم، فهو رب كل شيء ومليكه لا يكون شيء إلا بمشيئته، وإذنه وقضائه وقدره وقدرته، وفعله، وقد جاءت الإرادة في كتاب الله على نوعين:

(١) البخاري في الوضوء (٢١٩) عن أنس و (٢٢٠) عن أبي هريرة .

(٢) البخاري في المغازي (٤٣٤١، ٤٣٤٢) عن أبي بردة .

أحدهما: الإرادة الدينية، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦، ٢٧] ، وقال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

والثاني: الإرادة الكونية ، كما قال تعالى : ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ / يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ، وقال تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] ، وقال نوح : ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] ، وقال : ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] ، وهذا التقسيم تقسيم شريف ، وهو أيضاً وارد في كتاب الله في الإذن والأمر ، والكلمات والتحرير والحكم والقضاء ، كما قد بيناه في غير هذا الموضع ، وبمعرفته تندفع شبهات عظيمة .

ومن مواقع الشبهة ومشارت الغلط: تنازع الناس في القدرة هل يجب أن تكون مقارنة للفعل؟ أو يجب أن تكون متقدمة عليه؟ والتحقيق الذي عليه أئمة الفقهاء : أن الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي - وهي التي تقدم الكلام فيها - لا يجب أن تقارن الفعل ، فإن الله إنما أوجب الحج على من استطاعه فمن لم يحج من هؤلاء كان عاصياً باتفاق المسلمين ، ولم يوجد في حقه استطاعة مقارنة ، وكذلك سائر من عصى الله من المأمورين المنهيين ، وجد في حقه الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي .

وأما المقارنة فإنما توجد في حق من فعل ، والفاعل لا بد أن يريد الفعل إرادة جازمة ، وأن يكون قادراً عليه ، وإذا وجد ذلك في حقه وجب وجود الفعل . فمن قال : الاستطاعة هي المقارنة ، فهي مجموع ما يجب من الفعل ويدخل في ذلك الإرادة وغيرها وعلى هذا الاصطلاح يقال : إذا لم يرد الفعل ، فليس / بقادر عليه ، وقد تبين أن مثل هذا النزاع لفظي ، فمن فسر عدم القدرة بذلك ظهر مقصوده ، فإذا حقق الأمر وقيل : هل يكون العبد إذا أراد ما أمر به إرادة جازمة عاجزاً عنه ، تبين الحق وظهر لكل أحد أنه إذا أراد ما أمر به لم يكن عاجزاً ، بل قادراً عليه . وأن ما كان عاجزاً عنه إذا أراده فإن الله لم يكلفه إياه ، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، أي ما وسعته النفس .

ويجب أن يعلم العبد أن عمله من الحسنات هو بفضل الله ورحمته ومن نعمته ، كما قال أهل الجنة : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف :

[٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانُ وَزَيْنُهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ﴾ [الزمر: ٢٢]، وقال: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

وكذلك إضافة السيئات إلى نفسه ، هو الذي ينبغي أن يفعله مع علمه ، بأن الله خالق كل موجود ، من الأعيان والصفات، والحركات، والسكنات، كما قال آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦] ، وقال الخليل: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ، وقال لخاتم الرسل: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقد قال - تعالى - في حق من عذبهم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿فَمَا^(١) كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]، وأمثال هذا كثير في الكتاب والسنة.

وفي الحديث الصحيح الإلهي الذي رواه مسلم وغيره، عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تعالى: «يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عبادي ، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً ولا أباي ، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي ، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي، كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسوني أكسكم. يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً. يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم اجتمعوا في صعيد واحد، فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألتة، لم ينقص ذلك من ملكي إلا كما ينقص البحر إذ يغمس فيه المخيط غمسة واحدة. يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(٢).

فقد بين هذا الحديث ، أن من وجد خيراً بالعمل الصالح، فليحمد الله، فإنه هو الذي

(١) في المطبوعة: «وما»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥) .

أنعم بذلك، وإن وجد غير ذلك إما شرًّا له عقاب ، وإما عبثًا / لا فائدة فيه . فلا يلومن إلا نفسه، فإنه هو الذي ظلم نفسه، وكل حادث فبقدره الله ومشيئته، وكذلك في سيد الاستغفار الذي رواه البخاري ، وغيره عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ أنه قال: «سيد الاستغفار، أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي، فاغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، من قالها إذا أصبح موقنًا بها فمات من يومه دخل الجنة، ومن قالها إذا أمسى موقنًا بها فمات من ليلته دخل الجنة»^(١).

قوله : «أبوء لك بنعمتك علي» يتناول نعمته عليه من الحسنات، وغيرها ، وقوله: «وأبوء بذنبي» اعتراف منه بذنبه . وهذه الطريقة هي طريقة المؤمنين . ومن عداهم ثلاثة أصناف: فإن القسمة رباعية .

قسم يجعلون أنفسهم هي الخالقة المحدثه للحسنات والسيئات ، وإن نعمة الله الدينية على المؤمن والكافر سواء، وأنه لم يعط العبد إلا قدرة واحدة تصلح للضدين، وليس بيد الله هداية خص بها المؤمن، أو تطلب منه بقول العبد: «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» [الفاتحة: ٦]، وأنه لا يقدر على هداية ضال، ولا إضلال مهتد، فهؤلاء القدرية المجوسية .

وقسم يسلبون العبد اختياره وقدرته، ويجعلونه مجبورًا على حركاته / من جنس حركات الجمادات، ويجعلون أفعاله الاختيارية والاضطرارية من نمط واحد حتى يقول أحدهم: إن جميع ما أمر الله به ورسوله فإنما هو أمر بما لا يقدر عليه، ولا يطيقه، فيسلبونه القدرة مطلقًا؛ إذ لا يشبون له إلا قدرة واحدة مقارنة للفعل، ولا يجعلون للعاصي قدرة أصلا .

فهذه المقالات وأمثالها من مقالات الجبرية القدرية الذين أنكر قولهم - كما أنكروا قول الأولين - أئمة الهدى، مثل عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن محمد بن حنبل وغيرهم .

فإن ضموا إلى ذلك إقامة العذر للعصاة بالقدر، وقالوا: إنهم معذورون لذلك لا يستحقون اللوم والعذاب ، أو جعلوا عقوبتهم ظلماً، فهؤلاء كفار، كما أن من أنكر علم الله القديم من غلاة القدرية فهو كافر .

وإن جعلوا ثبوت القدر موجباً، لسقوط الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، كفعل المباحية فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى من جنس المشركين، الذين قالوا: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَاسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٢٣) وأبو داود في الأدب (٥٠٧٠) .

أَجْمَعِينَ [الأنعام: ١٤٨ ، ١٤٩] ، فإن هذا القول يستلزم طي بساط كل أمر ونهي / وهذا مما ٨/٤٤٦ يعلم بالاضطرار من العقل والدين ، أنه يوجب الفساد في أمر الدنيا والمعاد .

وأما القسم الرابع : فهو شر الأقسام كما قال الشيخ أبو الفرج بن الجوزي . قال : أنت عند الطاعة قدرى ، وأنت عند المعصية جبرى ، أي مذهب وافق هواك تمذهب به ، فهؤلاء شر أتباع الشيطان ، وليس هو مذهباً لطائفة معروفة ، ولكن هو حال عامة المحلولين عن الأمر والنهي ، إن فعل طاعة أخذ يضيفها إلى نفسه ويعجب حتى يحبط عمله ، وإن فعل معصية أخذ يعتذر بالقدر ويحتج بالقضاء ، وتلك حجة داحضة ، وعذر غير مقبول .

وتراه إذا أصابته مصيبة بفعل العباد أو غيرهم لا يستسلم للقدر ، وتراه إذا ظلم نفسه أو غيره احتج بالقدر ويقول : العبد مسكين لا قادر ولا معذور ويقول :

ألقاه في البحر مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

وإن ظلمه غيره ظلماً دون ذلك أو توهم أنه ظلمه أحد ، سعى في الانتقام من ذلك بأضعاف ذلك ، ولا يعذر غيره بمثل ما عذر به نفسه من القدر ، وهما سواء ، فهذه الجمل يجب اعتقادها .

وأما الكلام على الحقيقة الموجبة لإضافة الذنوب إلى العبد مع عموم الخلق / وفي ٨/٤٤٧ سرد وقوع هذه الشرور ، في القدر ، وأنه مع ذلك لم يصف إلى الله في كتابه الأعلى أحد وجوه ثلاثة :

إما على طريق العموم ، كقوله تعالى : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٢ ، الرعد: ١٦ ، الزمر: ٦٢ ، غافر: ٦٢] .

وإما أن يضاف إلى السبب ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفرقان: ٢] .

وإما أن يحذف الفاعل كقول الجن : ﴿ وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠] .

والكلام على أن أسماء الله الحسنى لا بد أن تتضمن إضافة الخير ، والشر داخل في مفعولاته ، كقوله تعالى : ﴿ نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴾ [الحجر: ٤٩ ، ٥٠] ، وقوله : ﴿ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٨] ، فتحريه هذه الحقائق الشريفة التي هي شرف الأولين والآخرين يحتاج إلى بسط وإطناب في غير هذا الجواب ، والله الموفق للصواب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا ملجأ منه إلا إليه ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

/ سئل شيخ الإسلام بقية السلف الكرام، العلامة الرباني ، والحجة النوراني،
أوحد عصره وفريد دهره، حلية الطالبين، ونخبة الراسخين، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن عبد السلام بن تيمية الحراني - رضي الله عنه - وأثابه الجنة بمنه وكرمه . فقيل:

يأبىها الخبر الذي علمه	وفضله في الناس مذكور
كيف اختيار العبد أفعاله	والعبد في الأفعال مجبور
لأنهم قد صرحوا أنه	على الإرادات لمقسور
ولم يكن فاعل أفعاله	حقيقة والحكم مشهور
ومن هنا لم يكن للفاعل في	ما يلحق الفاعل تأثير
وما تشاؤون دليل له	في صحة المحكى تقرير
وكل شيء ثم لو سلمت لم	يك للخالق تقدير
أو كان فاللزام من كونه	حدوثه والقول مهجور
ولا يقال: علم الله ما يختار	فالمختار مسطور
/ والجبر - إن صح - يكن مكرها	وعندك المكره معذور
نعم ذلك الجبر كنت أمراً	له إلى نحوك تسمير
سيقمن الشوق ولكنني	تقعدي عنك المقادير

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين ، أصل هذه المسألة : أن يعلم الإنسان أن مذهب أهل السنة
والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من
المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان ، وهو أن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه،
وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها، من أفعال العباد وغير
أفعال العباد .

وأنه - سبحانه - ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا
بمشيئته وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاء، بل هو قادر على كل شيء ، ولا يشاء شيئاً إلا
وهو قادر عليه .

وأنه سبحانه يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها، وقد قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، قدر آجالهم وأرزاقهم، وأعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء،/وقدرته على كل شيء، ومشيتته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون. وتقديره لها وكتابته إياها قبل أن تكون. وغلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم، وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهي، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، بل الأمر أنف، أي مستأنف.

وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين، وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما من الصحابة، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة. معبد الجهني، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرؤوا منهم، وأنكروا مقالته، كما قال عبد الله بن عمر - لما أخبر عنهم - إذا لقيت أولئك فأخبرهم: إني براء منهم، وإنهم براء مني، وكذلك كلام ابن عباس وجابر بن عبد الله ووائل بن الأسقع وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين، فيهم كثير حتى قال فيهم الأئمة: كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون.

ثم كثر خوض الناس في القدر، فصار جمهورهم يقر بالعلم المتقدم والكتاب السابق، لكن ينكرون عموم مشيئة الله، وعموم خلقه وقدرته، ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره، فما شاء فقد أمر به، ومالم يشأ لم يأمر به، فلزمهم أن يقولوا: إنه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وأنكروا أن / يكون الله تعالى خالقاً لأفعال العباد، أو قادراً عليها. أو أن يخص بعض عباده من النعم بما يقتضي إيمانهم به وطاعتهم له.

وزعموا أن نعمته - التي يمكن بها الإيمان والعمل الصالح - على الكفار كأبي لهب، وأبي جهل، مثل نعمته بذلك على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، بمنزلة رجل دفع لأولاده مالا فقسمه بينهم بالسوية، لكن هؤلاء أحدثوا أعمالهم الصالحة، وهؤلاء أحدثوا أعمالهم الفاسدة، ومن غير نعمة خص الله بها المؤمنين وهذا قول باطل. وقد قال تعالى: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنْ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ طِيعْتُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَعْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧].

وقد أمرنا الله أن نقول في صلاتنا : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. وقال أهل الجنة : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال الخليل صلوات الله وسلامه عليه : ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، وقال : ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٤٠]، وقال تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ (١) أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٤]، وقال : ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص: ٤١]، ونصوص الكتاب، والسنة، وسلف الأمة الميمنة لهذه / الأصول كثيرة، مع ما في ذلك من الدلائل العقلية الكثيرة على ذلك.

فصل

وسلف الأمة وأئمتها متفقون - أيضاً - على أن العباد مأمورون بما أمرهم الله به، منهيون عما نهاهم الله عنه، ومتفقون على الإيمان بوعده ووعيده الذي نطق به الكتاب والسنة، ومتفقون أنه لا حجة لأحد على الله في واجب تركه ولا محرم فعله، بل لله الحجة البالغة على عباده، ومن احتج بالقدر على ترك مأمور، أو فعل محظور أو دفع ما جاءت به النصوص في الوعد والوعيد، فهو أعظم ضللاً، وافتراء على الله، ومخالفة لدين الله من أولئك القدريّة، فإن أولئك مشبهون بالمجوس، وقد جاءت الآثار فيهم أنهم مجوس هذه الأمة، كما روي ذلك عن ابن عمر وغيره من السلف، وقد رويت في ذلك أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ منها ما رواه أبو داود والترمذي، ولكن طائفة من أئمة الحديث طعنوا في صحة الأحاديث المرفوعة في ذلك، وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن القدريّة النافية يشبهون المجوس في كونهم أثبتوا غير الله، يحدث أشياء من الشر بدون مشيئته وقدرته وخلقه.

/ وأما المحتجون على القدر بإسقاط الأمر والنهي والوعد والوعيد، فهؤلاء يشبهون المشركين الذين قال الله فيهم : ﴿سَيَقُولُ (٢) الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ (٣) مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ

(١) في المطبوعة : « وجعلناهم »، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة : « وقال »، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في المطبوعة : « عندهم »، والصواب ما أثبتناه.

لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَتِ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبْدْنَا هُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].

فهؤلاء المحتجون بالقدر على سقوط الأمر والنهي من جنس المشركين المكذبين للرسول، وهم أسوأ حالاً من المجوس، وهؤلاء حجتهم داحضة عند ربهم، وعليهم غضب، ولهم عذاب شديد.

ومن هؤلاء من يظن أن آدم احتج على موسى بالقدر على الذنب، وأن ذلك جائز لخاصة الأولياء المشاهدين للقدر، وهذا ضلال عظيم، فإن موسى إنما لام آدم على المعصية التي لحقت الذرية بسبب أكله من الشجرة، فقال: «لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة»^(١)؟ والعبد مأمور عند المصائب أن يرجع للقدر، فإن سعادة العبد أن يفعل المأمور، ويترك المحذور ويسلم للمقدور، قال الله تعالى: /﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، قال ابن مسعود: هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم.

فالسعيد يستغفر من المعائب ويصبر على المصائب. كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]، والشقي يجزع عند المصائب، ويحتج بالقدر على المعائب، وإلا فآدم ﷺ قد تاب من الذنب، وقد اجتباه ربه وهده، وموسى أجل قدراً من أن يلوم أحداً على ذنب قد تاب منه وغفر الله له، فضلاً عن آدم، وهو أيضاً قد تاب مما فعل حيث قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ﴾ [القصص: ١٦]. وقال: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال: ﴿أَنْتَ وَلِيْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وموسى وآدم أعلم بالله من أن يظن واحد منهما أن القدر عذر لمن عصى الله، وقد علمنا ما حل بابليس وغير إبليس، وآدم نفسه قد أخرج من الجنة وطفق هو وامرأته يخصفان عليهما من ورق الجنة، وقد عاقب الله قوم نوح، وهود، وصالح، وغيرهم من الأمم وقد شرع الله عقوبة المعتدين وأعد جهنم للكافرين، فكيف يكون القدر عذراً للذنب؟! .

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٢ / ١٣) .

وهؤلاء لا يحتجون بالقدر إلا إذا كانوا متبعين لأهوائهم بغير علم، ولا يطردون حجّتهم، فإن القدر لو كان عذراً للخلق للزم ألا يلام أحد ولا يذم ولا يعاقب لا في الدنيا والآخرة، ولا يقتصر من ظالم أصلاً، بل يمكن الناس أن يفعلوا ما يشتهون مطلقاً، ومعلوم أن هذا لا يتصور أن يقوم عليه مصلحة أحد لا في الدنيا ولا في الآخرة، بل هو موجب الفساد العام وصاحب / هذا لا يكون إلا ظالماً متناقضاً، فإذا آذاه غيره أو ظلمه طلب معاقبته وجزاه، ولم يعذره بالقدر، وإذا كان هو الظالم احتج لنفسه بالقدر، فلا يحتج أحد بالقدر لاتباع هواه بغير علم، ولا يكون إلا مبطلاً لاحقاً معه، كما احتج به المشركون فقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقال: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

ولهذا كان هؤلاء المشركون المحتجون بالقدر، إذا عاداهم أحد قابلوه وقاتلوه وعاقبوه، ولم يقبلوا حجّته إذا قال: لو شاء الله ما عاديتكم، بل هم دائماً يعيبون من ظلم واعتدى ولا يقبلون احتجاجه بالقدر، فلما جاءهم الحق من ربهم، أخذوا يدافعون ذلك بالقدر، فصاروا يحتجون على دفع أمر الله ونهيه بما لا يجوزون أن يحتج به عليهم في دفع أمرهم ونهيهم، بل ولا يجوز أحد من العقلاء أن يحتج به عليه في دفع حقه، فعارضوا ربهم ورسل ربهم بما لا يجوزون أن يعارض به أحد من الناس، ولا رسل أحد من الناس، فكان أمر المخلوق ونهيه وحقه أعظم على قولهم من أمر الله ونهيه وحقه على عباد الله، وكان أمر الله ونهيه وحقه على عباده أخف حرمة عندهم، من أمر المخلوق ونهيه وحقه على غيره، فإن حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، كما ثبت في الصحيحين عن معاذ بن جبل قال: كنت رديف النبي ﷺ على حمار فقال: «يا معاذ أتدري ما حق الله على عباده؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حقه / عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حقهم عليه ألا يعذبهم»^(١).

فكان هؤلاء المشركون من أعظم الناس جهلاً وعداوة لله ورسوله، فاحتجوا على إسقاط حقه وأمره ونهيه بما لا يجوزون - لا هم ولا أحد من العقلاء - أن يحتج به على إسقاط حق مخلوق، ولا أمره ولا نهيه.

وهذا، كما جعلوا لله شركاء وبنات، وهم لا يرضى أحدهم أن يكون مملوكه شريكه،

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٠) ومسلم فى الإيمان (٣٠ / ٥٠) .

ولا يرضى البنات لنفسه، قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنُهُمُ الْكُذْبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الزخرف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] أي كخيفة بعضهم بعضاً.

وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، وقوله: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَى بَارئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقوله: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، فالمكذبون للرسول دائماً حجتهم داحضة متناقضة، فهم في قول مختلف يؤفك عنه من أفك. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]، فحجة المشركين في شركهم بالله وجعلهم له ولداً، وفي دفع أمره ونهيهِ بالقدر داحضة. وقد بسط الكلام على هذه الأمور وما يناسبها في غير هذا الموضع.

وبين أن قول الفلاسفة - القائلين بقدّم العالم، وأنه صادر عن موجب بالذات متولد عن العقول والنفوس الذين يعبدون الكواكب العلوية ويصنعون لها التماثيل السفلية، كأرسطو وأتباعه - أعظم كفراً وضلالاً من مشركي العرب الذين كانوا يقولون بأن الله خلق السموات والأرض، وما بينهما في ستة أيام، بمشيئته وقدرته، ولكن خرقوا له بنين وبنات بغير علم وأشركوا به ما لم ينزل به سلطاناً.

وكذلك المباحية الذين يسقطون الأمر والنهي مطلقاً، ويحتجون بالقضاء والقدر أسوأ حالاً من اليهود والنصارى ومشركي العرب، فإن هؤلاء مع كفرهم يقولون بنوع من الأمر والنهي والوعد والوعيد، ولكن كان لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله، بخلاف المباحية المسقطّة للشرائع مطلقاً، فإنما يرضون بما تهواه أنفسهم، ويغضبون لما تهواه أنفسهم، لا يرضون لله، ولا يغضبون لله، ولا يحبون لله، ولا يبغضون لله، ولا يأمرّون بما أمر الله به، ولا / ينهون عما نهى عنه، إلا إذا كان لهم في ذلك هوى، فيفعلونه لأجل هواهم لا عبادة لمولاهم.

ولهذا لا ينكرون ما وقع في الوجود من الكفر والفسوق والعصيان، إلا إذا خالف

أغراضهم ، فينكرونه إنكاراً طبيعياً شيطانياً لا إنكاراً شرعياً رحمانياً ، ولهذا تقترب بهم الشياطين إخوانهم فيمدونهم في الغي ثم لا يقصرون ، وقد تتمثل لهم الشياطين وتخاطبهم وتعينهم على بعض أهوائهم ، كما كانت الشياطين تفعل بالمشركون عباد الأصنام ، وهؤلاء يكثرون في الطوائف الخارجين عما بعث الله به رسوله من الكتاب والسنة الذين يسلكون طرقاً في العبادات والاعتقادات مبتدعة في الدين ولا يتحرون في عباداتهم ، واعتقاداتهم موافقة الرسول والاعتصام بالكتاب والسنة ، فتكثر فيهم الأهواء والشبهات ، وتغويهم الشياطين ، وتصير فيهم شبهة من المشركين بحسب بعدهم عن الرسول .

وكما يجب إنكار قول القدرية المضاهين للمجوس ، فإنكار قول هؤلاء أولى ، والرد عليهم أخرى ، وهؤلاء لم يكونوا موجودين في عصر الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان ، فإن البدع إنما يظهر منها أولاً فأولاً الأخف فالأخف كما حدث في آخر عصر الخلفاء الراشدين بدعة الخوارج والشيعة ، ثم في آخر عصر الصحابة ، بدعة المرجئة والقدرية ، ثم في آخر عصر التابعين بدعة الجهمية معطلة الصفات وأما هؤلاء المباحية المسقطون للأمر والنهي محتجين على ذلك بالقدر ، فهم شر من جميع هذه الطوائف وإنما حدثوا بعد هؤلاء كلهم .

/ فصل

٨/٤٥٩

ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها - مع إيمانهم بالقضاء والقدر - أن الله خالق كل شيء ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، وأن العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه ، مع قولهم أن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله ، كما قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُ (١) تَذَكَّرٌ . فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ . وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام : ٥٤ - ٥٦] . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الأنعام : ٢٩ ، ٣٠] وقال : ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ . لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير : ٢٧ - ٢٩] .

والقرآن قد أخبر بأن العباد يؤمنون ، ويكفرون ، يفعلون ، ويعملون ، ويكسبون ، ويطيعون ، ويعصون ، وقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويحجون ، ويعتصمون ، ويقتلون ، ويزنون ، ويسرقون ، ويصدقون ، ويكذبون ، ويأكلون ، ويشربون ، ويقاتلون ، ويحاربون ، فلم

(١) في المطبوعة : « إنها » والصواب ما أثبتناه .

يكن من السلف والأئمة من يقول: إن العبد ليس بفاعل ولا مختار، ولا مرید ولا قادر .
ولا قال أحد منهم: إنه فاعل / مجازاً بل من تكلم منهم بلفظ الحقيقة والمجاز متفقون ٨/٤٦٠
على أن العبد فاعل حقيقة، والله - تعالى - خالق ذاته وصفاته وأفعاله .

وأول من ظهر عنه إنكار ذلك هو الجهم بن صفوان وأتباعه، فحكى عنهم أنهم قالوا:
إن العبد مجبور ، وأنه لا فعل له أصلاً وليس بقادر أصلاً، وكان الجهم غالباً في تعطيل
الصفات، فكان ينفي أن يسمى الله - تعالى - باسم يسمى به العبد، فلا يسمى شيئاً ولا حياً
ولا عالماً ولا سميعاً ولا بصيراً. إلا على وجه المجاز. وحكى عنه أنه كان يسمى الله -
تعالى - قادراً ؛ لأن العبد عنده ليس بقادر، فلا تشبيه بهذا الاسم على قوله .

وكان هو وأتباعه ينكرون أن يكون لله حكمة في خلقه وأمره، وأن يكون له رحمة،
ويقولون: إنما فعل بمحض مشيئة ، لا رحمة معها، وحكى عنه أنه كان ينكر أن يكون الله
أرحم الراحمين، وإنه كان يخرج إلى الجذمي فينظر إليهم ويقول: أرحم الراحمين يفعل
مثل هذا بهؤلاء؟! وكان يقول : العباد مجبورون على أفعالهم ليس لهم فعل ولا اختيار .

وكان ظهور جهم ومقاتله في تعطيل الصفات وفي الجبر والإرجاء في أواخر دولة بني
أمية، بعد حدوث القدرية والمعتزلة وغيرهم، فإن القدرية حدثوا قبل ذلك في أواخر عصر
الصحابية، فلما حدثت مقاتله المقابلة لمقالة القدرية أنكرها السلف والأئمة، كما أنكروا قول
القدرية من المعتزلة وغيرهم، وبدعوا الطائفتين ،/ حتى في لفظ الجبر أنكروا على من ٨/٤٦١
قال: جبر، وعلى من قال: لم يجبر .

والآثار بذلك معروفة عن الأوزاعي، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي،
وأحمد بن حنبل، وغيرهم من سلف الأمة وأئمتها، كما ذكر طرفاً من ذلك أبو بكر الخلال
في «كتاب السنة» هو وغيره ممن يجمع أقوال السلف، وقال الأوزاعي والزيدي وغيرهما
ليس في الكتاب والسنة لفظ جبر، وإنما في السنة لفظ جبل كما في الصحيح أن النبي ﷺ
قال لأشج عبد القيس لما قدم عليه وفد عبد القيس من البحرين، فقالوا: يا رسول الله، بيننا
وبينك هذا الحي من كفار مضر وإنا لا نصل إليك إلا في شهر حرام، فمرنا بأمر فصل
نعمل به، ونأمر به من وراءنا، فقال: «أمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان؟ شهادة أن
لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما
غنمتم»^(١). ونهاهم عن الانتباز في الأوعية التي يسرع إليها السكر. حتى قد يشرب الرجل

(١) البخاري في الأدب (٦١٧٦)، ومسلم في الإيمان (٢٣/١٧).

ولا يدري أنه شرب مسكراً، بخلاف الظروف التي توکأ فإنها إذا اشتد الشراب انشقت، ونهى عن الدباء وهو القرع والحتتم^(١) وهو ما يصنع من المدر كالجرار والمزفت - وهي الظروف المزفتة - والنقى^(٢) وهو الخشب المنقور ثم قد قيل: إن النبي ﷺ أباح ذلك بعد هذا النهي.

٨/٤٦٢

ولهذا تنازع العلماء في هذا النهي ، هل هو منسوخ أم لا؟ على قولين / مشهورين للعلماء، هما روايتان عند أحمد، والقول بالنسخ مذهب أبي حنيفة والشافعي ، والقول بأن هذا كان لم ينسخ مذهب مالك، لكن مالك لا ينهى إلا عن صنفين فإنه ثبت في صحيح البخاري أنه حرم دينك الصنفين، وأباح الآخرين بعد النهي.

وأما مسلم ، فروى في صحيحه النسخ في الجميع؛ فلهذا اختلف قول أحمد؛ لأن الأحاديث بالنهي متواترة، وحديث النسخ ليس مثلها؛ فلهذا صار للناس فيها ثلاثة أقوال، وهؤلاء وفد عبد القيس كانوا بالبحرين أسلموا طوعاً ، كما أسلم أهل المدينة، وأول جمعة جمعت في الإسلام في قرية عندهم من قري البحرين.

والمقصود أن النبي ﷺ قال: لأشج عبد القيس: «إن فيك لخلقين يحبهما الله ، الحلم والأناة»، فقال: أخلقين تخلقت بهما؟ أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «بل خلقين جبلت عليهما». فقال: الحمد لله الذي جبلني على ما يحب^(٣) ، فقال الأوزاعي والزيدي وغيرهما من السلف لفظ الجبل جاءت به السنة ، فيقال: جبل الله فلانا على كذا ، وأما لفظ الجبر فلم يرد ، وأنكر الأوزاعي والزيدي والثوري وأحمد بن حنبل وغيرهم لفظ الجبر في النفي والإثبات.

٨/٤٦٣

وذلك ؛لأن لفظ الجبر مجمل، فإنه يقال: جبر الأب ابنته على النكاح، وجبر / الحاكم الرجل على بيع ما له لوفاء دينه ، ومعنى ذلك أكرهه، ليس معناه أنه جعله مريداً لذلك مختاراً محباً له راضياً به. قالوا: ومن قال: إن الله - تعالى - جبر العباد بهذا المعنى فهو مبطل، فإن الله أعلي وأجل قدراً من أن يجبر أحداً، وإنما يجبر غيره العاجز عن أن يجعله مريداً للفعول مختاراً له محباً له راضياً به والله سبحانه قادر على ذلك، فهو الذي جعل المرید للفعول، المحب له، الراضي به، مريداً له، محباً له، راضياً به، فكيف يقال أجبره وأكرهه كما يجبر المخلوق المخلوق، مثل ما يجبر السلطان والحاكم والأب وغيرهم من يجبرونه، إما بحق وإما بباطل، وإجبارهم هو إكراههم لغيرهم على الفعل، والإكراه قد

(١، ٢) انظر الحديث السابق.

(٣) أبو داود في الأدب (٥٢٢٥)، وابن ماجه في الزهد (١٤٨٧)، وأحمد ٢٠٦/٤.

يكون إكراهاً بحق ، وقد يكون إكراهاً بباطل .

فالأول : كإكراه من امتنع من الواجبات على فعلها، مثل إكراه الكافر الحربي على الإسلام، أو أداء الجزية عن يد وهم صاغرون، وإكراه المرتد على العود إلى الإسلام، وإكراه من أسلم على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، وعلى قضاء الديون التي يقدر على قضائها ، وعلى أداء الأمانة التي يقدر على أدائها، وإعطاء النفقة الواجبة عليه التي يقدر على إعطائها .

وأما الإكراه بغير حق، فمثل إكراه الإنسان على الكفر والمعاصي، وهذا الإكراه الذي هو الإكراه يفعله العباد بعضهم مع بعض؛ لأنهم لا يقدرّون على إحداث الإرادة والاختيار في قلوبهم وعلي جعلهم فاعلين / لأفعالهم ، والله - تعالى - قادر على إحداث إرادة للعبد ولاختياره، وجعله فاعلاً بقدرته ومشيتته، فهو أعلا وأقدر من أن يجبر غيره ويكرهه على أمر شاء منه، بل إذا شاء جعله فاعلاً له بمشيئته، كما أنه قادر على أن يجعله فاعلاً للشئ مع كراهته له، فيكون مريداً له حتى يفعله مع بغضه له، كما قد يشرب المريض الدواء مع كراهته له، قال الله تعالى : ﴿وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وقال : ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] .

فكل ما يقع من العباد بإرادتهم ومشيتهم، فهو الذي جعلهم فاعلين له بمشيئتهم، سواء كانوا مع ذلك فعلوه طوعاً، أو كانوا كارهين له فعلوه كرهاً، وهو سبحانه لا يكرههم على ما لا يريدونه ، كما يكره المخلوق المخلوق حيث يكرهه على أمر وإن لم يردده، وليس هو قادراً أن يجعله مريداً له فاعلاً له، لا مع الكراهة، ولا مع عدمها، فلهذا يقال للعبد: إنه جبر غيره على الفعل، والله أعلى وأجل وأقدر من أن يقال بأنه جبر بهذا المعنى .

وقد يستعمل لفظ الجبر في أعم من ذلك، بحيث يتناول كل من قهر غيره وقدر عليه فجعله فاعلاً لما يشاء منه، وإن كان هو المحدث لإرادته وقدرته عليه .

قال محمد بن كعب القرظي - في اسم الله الجبار قال - : هو الذي جبر / العباد على ما أراد، وكذلك ينقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال في الدعاء المأثور: اللهم داحي المدحوات، وباري المسموكات، جبار القلوب على فطرتها، شقيها وسعيدها. والجبر من الله بهذا الاعتبار معناه القهر والقدرة، وأنه يقدر أن يفعل ما يشاء، ويجبر على ذلك، ويقهرهم عليه ، فليس كالمخلوق العاجز الذي يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء، ومن جبره وقهره وقدرته، أن يجعل العباد مريدين لما يشاء منهم ، إما مختارين له طوعاً، وإما

مريدين له مع كراحتهم له، ويجعلهم فاعلين له، وهذا الجبر الذي هو قهره بقدرته لا يقدر عليه غيره، وليس هو كإجبار غيره، وإكراهه من وجوه:

منها : أن ما سواه عاجز لا يقدر أن يجعل العباد مريدين لما يشاؤه ، ولا فاعلين له .

ومنها : أن غيره قد يجبر الغير ويكرهه إكراهًا يكون ظالمًا به، والله تعالى عادل لا يظلم مثقال ذرة .

ومنها : أن غيره قد يكون جاهلاً، أو سفيهاً لا يعلم ما يفعله، وما يجبر عليه، لا يقصد حكمة تكون غير ذلك ، والله عليم حكيم، ما خلقه وأمر به له فيه حكمة بالغة صادرة من علمه وحكمته وقدرته .

فصل /

٨/٤٦٦

وأما السلف والأئمة ، كما أنهم متفقون على الإيمان بالقدر، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه خالق كل شيء من أفعال العباد، وغيرها، وهم متفقون على إثبات أمره ونهيه ، ووعدته ووعدته، وأنه لا حجة لأحد على الله في ترك مأمور، ولا فعل محظور، فهم أيضاً متفقون على أن الله حكيم رحيم وأنه أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها »^(١). وقد أخبر عن حكمته في خلقه وأمره بما أخبر به في كتابه وسنة رسوله .

والجهم بن صفوان ومن اتبعه، ينكرون حكمته ورحمته، ويقولون : ليس في أفعاله وأوامره لام كي ، لا يفعل شيئاً لشيء، ولا يأمر بشيء لشيء .

وكثير من المتأخرين من المثبتين للقدر من أهل الكلام، ومن وافقهم سلكوا مسلك جهم في كثير من مسائل هذا الباب، وإن خالفوه في بعض / ذلك، إما نزاعاً لفظياً، وإما نزاعاً لا يعقل، وإما نزاعاً معنوياً، وذلك كقول من زعم ، أن العبد كاسب ليس بفاعل حقيقة، وجعل الكسب مقدوراً للعبد، وأثبت له قدرة لا تأثير لها في المقدور ؛ ولهذا قال جمهور العقلاء: إن هذا كلام متناقض غير معقول، فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلاً في الفعل كان وجودها كعدمها، ولم تكن قدرة، بل كان اقترانها بالفعل، كاقتران سائر صفات الفاعل في طوله وعرضه ولونه .

٨/٤٦٧

(١) البخاري في الأدب (٥٩٩٩) ومسلم في التوبة (٢٧٥٤ / ٢٢) .

ولما قيل لهؤلاء : ما الكسب؟ قالوا: ما وجد بالفاعل، وله عليه قدرة محدثة، أو ما يوجد في محل القدرة المحدثه، فإذا قيل لهم: ما القدرة؟ قالوا: ما يحصل به الفرق بين حركة المرتعش، وحركة المختار، فقال لهم جمهور العقلاء : حركة المختار حاصلة بإرادته دون حركة المرتعش، وهي حاصلة بقدرته أيضاً، فإن جعلتم الفرق مجرد الإرادة، فالإنسان قد يريد فعل غيره ولا يكون فاعلاً له، وإن أردتم أنه قادر عليه، فقد عاد الأمر إلى معنى القدرة، والمعقول من القدرة معني به يفعل الفاعل، ولا تثبت قدرة لغير فاعل، ولا قدرة يكون وجودها وعدمها بالنسبة إلى الفاعل سواء.

وهؤلاء المتبعون لجهنم يقولون: إن العبد ليس بفاعل حقيقة، وإنما هو كاسب حقيقة، ويثبتون مع الكسب قدرة لا تأثير لها في الكسب، بل وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء، ولكن قرنت به من غير تأثير فيه، وزعموا أن كل ما في الوجود من القوى، والطبائع، والأسباب العلوية، والسفلية / كقدرة العبد لا تأثير لشيء منها فيما اقترنت به من الحوادث والأفعال، والمسببات، بل قرن الخالق هذا بهذا لا لسبب، ولا لحكمة أصلاً.

وقالوا: إن الطاعات والمعاصي مع الثواب والعقاب كذلك، ليس في الطاعة معنى يناسب الثواب، ولا في المعصية معنى يناسب العقاب، ولا كان في الأمر والنهي حكمة لأجلها أمر ونهي، ولا أراد بإرسال الرسل رحمة العباد ومصلحتهم، بل أراد أن ينعم طائفة ويعذب طائفة لا لحكمة، والسبب هو جعل الأمر والنهي، والطاعة والمعصية، علامة على ذلك لا لسبب ولا لحكمة، وأنه يجوز أن يأمر بكل شيء حتى بالشرك، وتكذيب الرسل والظلم والفواحش، وينهي عن كل شيء حتى التوحيد والإيمان بالرسول وطاعتهم.

وكثير من هؤلاء كأبي الحسن وأتباعه ومن وافقهم من متأخري أصحاب مالك والشافعي وأحمد، سئل ابن عقيل وابن الجوزي، وأمثالهما يقولون: إن الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، وقد جعلوا أفعال العباد فعلاً لله، والفعل عندهم هو المفعول، فامتنع مع هذا أن يكون فعلاً للعبد؛ لثلاث يكون فعل واحد له فاعلان.

وأما الجمهور، فيقولون: إنها مخلوقة لله مفعولة له، وهي فعل للعبد قائمة به، وليست فعلاً لله قائماً به، بل مفعوله غير فعله، والرب / تعالى لا يوصف بما هو مخلوق له، وإنما يوصف بما هو قائم به، فلم يلزم هؤلاء أن يكون الرب ظالماً، وأما أولئك، فإذا قالوا: إنه يوصف بالمخلوق المنفصل عنه، فيسمى عادلاً وخالقاً؛ لوجود مخلوق منفصل عنه خلقه، فإنهم ألزموه أن يكون ظالماً لخلق ظملاً منفصلاً عنه؛ إذ كانوا لا يفرقون فيما انفصل عنه بينما يكون صفة لغيره وفعلاً له، وبين ما لا يكون، إذ الجميع عندهم نسبته

واحدة إلى قدرته ومشيتته وخلقه .

وهؤلاء أطلقوا القول بتكليف ما لا يطلق ، وليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق ، كما أنه ليس فيهم من أطلق القول بالجبر ، وإطلاق القول بأنه يجبر العباد ، كإطلاق القول بأنه يكلفهم ما لا يطيقون ، هذا سلب قدرتهم على ما أمروا به ، وذلك سلب كونهم فاعلين قادرين .

ولهذا كان المقتصدون من هؤلاء ، كالقاضي أبي بكر بن الباقلاني ، وأكثر أصحاب أبي الحسن ، وكالجمهور من أصحاب مالك ، والشافعي وأحمد بن حنبل ، كالقاضي أبي يعلى ، وأمثاله يفصلون في القول بتكليف ما لا يطاق ، كما تقدم القول في تفصيل الجبر ، فيقولون : تكليف ما لا يطاق ؛ لعجز العبد عنه لا يجوز ، وأما ما يقال أنه لا يطاق ؛ للاشتغال بضده ، فيجوز تكليفه ، وهذا ؛ لأن الإنسان لا يمكنه في حال واحدة أن يكون قائماً قاعداً ، ففي حال القيام لا يقدر أن يفعل معه القعود ، ويجوز أن يؤمر حال القعود بالقيام ، / وهذا متفق علي جوازه بين المسلمين ، بل عامة الأمر والنهي هو من هذا النوع ، لكن هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق ؟ فيه نزاع .

٨/٤٧٠

قيل : إن العبد لا يكون قادراً إلا حين الفعل ، وإن القدرة لا تكون إلا مع الفعل ، كما يقوله أبو الحسن الأشعري ، وكثير من نظار المثبته للقدر ، فعلى قول هؤلاء كل مكلف ، فهو حين التكليف قد كلف ما لا يطيقه حيثئذ ، وإن كان قد يطيقه حين الفعل بقدرة يخلقها الله له وقت الفعل ، ولكن هذا لا يطيقه لاشتغاله بضده وعدم القدرة المقارنة للفعل ؛ لا لكونه عاجزاً عنه . وأما العاجز عن الفعل ، كالزمن العاجز عن المشي ، والأعمى العاجز عن النظر ونحو ذلك ، فهؤلاء لم يكلفوا بما يعجزون عنه ، ومثل هذا التكليف لم يكن واقعاً في الشريعة باتفاق طوائف المسلمين ، إلا شذمة قليلة من المتأخرين ادعوا وقوع مثل هذا التكليف في الشريعة ، ونقلوا ذلك عن الأشعري وأكثر أصحابه ، وهو خطأ عليهم .

وأما جواز هذا التكليف عقلاً ، فأكثر الأمة نفت جوازه مطلقاً ، وجوزه عقلاً طائفة من المثبته للقدر من أصحاب أبي الحسن الأشعري ، ومن وافقهم من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، كابن عقيل وابن الجوزي وغيرهما . وطائفة ثالثة فرقت في الجواز العقلي ، بين الممكن لذاته الذي / يتصور وجوده في الخارج ، كالطيران ، وبين الممتنع عقلاً كالجمع بين النقيضين .

٨/٤٧١

والذين زعموا وقوع التكليف بالممتنع لذاته - كالرازي وغيره - احتجوا بأن الله كلف أبا لهب بالإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن ، وإخباره بأنه لا يؤمن . فكلفه بالجمع بين النقيضين

بأن يفعل الشيء، وبأن يصدق أنه لا يكون مصدقاً بذلك، وهو صادق في تصديقه إذا لم يكن، واحتجوا بأنه كلف خلاف المعلوم، وخلاف المعلوم محال، فيكون حقيقة التكليف أنه يجعل علم الله جهلاً، وهذا ممتنع لذاته.

وهؤلاء جعلوا لفظ ما لا يطاق لفظاً عاماً يدخل فيه كل فعل؛ لكون القدرة عندهم لا تكون إلا مع الفعل، ويدخل فيه خلاف المعلوم، ويدخل فيه المعجوز عنه، ويدخل فيه الممتنع لذاته، ثم ذكروا نحو عشر حجج يستدلون بها على جواز هذا الجنس، فإذا فصل الأمر عليهم ثبت أن دعواهم جواز ما لا يطاق للعجز عنه - سواء كان ممتنعاً لذاته أو ممكناً - باطلة لا دليل عليها، وأما جواز تكليف ما يقدر العبد عليه من العبادة، ويقولون هم : أنه لا يكون قادراً عليه إلا حين الفعل، فهذا مما اتفق الناس على جواز التكليف به، لكن ثم نزاع لفظي ومعنوي في كونه يدخل فيما لا يطاق، فصار ما أدخلوه في هذا الاسم أنواعاً مختلفة: منها ما ينازعون في جوازه أو وقوعه. ومنها: ما ينازعون في اسمه وصفته لا في وقوعه.

٨/٤٧٢ / أما تكليف أبي لهب، وغيره بالإيمان، فهذا حق، وهو إذا أمر أن يصدق الرسول في كل ما يقوله، وأخبر مع ذلك أنه لا يصدقه، بل يموت كافراً، لم يكن هذا متناقضاً، ولا هو مأمور أن يجمع بين النقيضين، فإنه مأمور بتصديق الرسول في كل ما بلغ، وهذا التصديق لا يصدر منه، فإذا قيل له أمرناك بأمر ونحن نعلم أنك لا تفعله لم يكن هذا تكليفاً للجمع بين النقيضين.

فإن قال : تصديقكم في كل ما تقولون يقتضى أن أكون مؤمناً، إذا صدقتكم وإذا صدقتكم لم أكن مؤمناً؛ لأنكم أخبرتم أنني لا أؤمن بكل ما أخبر به، قيل له: لو وقع منك لم يكن فيه هذا الخبر، ولم يكن يخبر أنك لا تؤمن، فأنت قادر على تصديقنا، وبتقدير وجوده لا يحصل هذا الخبر، وإنما وقع؛ لأنك أنت لم تفعل ما قدرت عليه من تصديقنا بهذا الخبر، فوقع بعد تكذيبك وتركك ما كنت قادراً عليه، لم نقل لك حين أمرناك بالتصديق العام وأنت قادر عليه.

ولو قيل لك : آمن ونحن نعلم أنك لا تؤمن بهذا الخبر، فالذي أمرت أن تؤمن به هو الإخبار بأن محمداً رسول الله، وهذا أنت قادر عليه ولا تفعله، وإذا صدقتنا في خبرنا أنك لا تؤمن لم يكن هناك تناقض، لكن لا يمكن الجمع بين الإيمان والتصديق، فإنه لم يقع ونحن لم نأمرك بهذا، بل أمرناك بإيمان مطلق تقدر عليه، وأخبرنا مع ذلك أنك لا تفعل ذلك المقدور عليه، ولم نقل لك صدقتنا في هذا وهذا في حال واحدة، لكن الواجب عليك

هو/ التصديق المطلق، والتصديق بهذا لا يجب عليك حينئذ، ولو وقع منك التصديق المطلق امتنع منا هذا الخبر، بل هذا الخبر إنما وقع لما علمنا أنه لا يقع منك التصديق المطلق.

وهذا كله لو قدر أن أبا لهب أسمع هذه الآية وأمر بالتصديق بها، وليس الأمر كذلك، لكن لما أنزل الله قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣]، ولم يسلم لهم أن الله أمر نبيه بإسماع هذا الخطاب لأبي لهب، وأمر أبا لهب بتصديقه، بل لا يقدر أحد أن ينقل أن النبي ﷺ أمر أبا لهب أن يصدق بنزول هذه السورة، فقوله: أنه أمر أن يصدق بأنه لا يؤمن قول باطل لم ينقله أحد من علماء المسلمين، فنقله عن النبي ﷺ قول بلا علم، بل كذب عليه.

فإن قيل: فقد كان الإيمان واجبا على أبي لهب، ومن الإيمان أن يؤمن بهذا، قيل له: لا نسلم أنه بعد نزول هذه السورة وجب على الرسول أن يبلغه إياها، بل ولا غيرها، بل حقت عليه كلمة العذاب، كما حقت على قوم نوح إذ قيل له: ﴿لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود: ٣٦]، وبعد ذلك لا يبقى الرسول مأمور بتبليغهم الرسالة، فإنه قد بلغهم فكفروا حتى حقت عليهم كلمة العذاب بأعيانهم.

وقد يخبر الله الرسول عن معين أنه لا يؤمن، ولكن لا يأمره أن يعلمه / بذلك، بل هو مأمور بتبليغه وإن كان الرسول يعلم أنه لا يؤمن، كالذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

فهؤلاء قد يعلم بعض الملائكة، وبعض البشر من الأنبياء وغيرهم في معين منهم أنه لا يؤمن، وإن كانوا مأمورين بتبليغه أمر الله ونهيه، وليس في ذلك تكليفه بالجمع بين النقيضين، وذلك خلاف المعلوم، فإن الله يفعل ما يشاء بقدرته وما لا يشاء يعلم أنه لا يفعله وأنه قادر عليه لو شاء لفعله، وعلمه أنه لا يفعله، لا يمنع أن يكون قادرا عليه.

والعباد الذين علم الله أنهم يطيعونه بإرادتهم، ومشيتهم وقدرتهم، وإن كان خالقا لذلك، فخلقه لذلك أبلغ في علمه به قبل أن يكون، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، وما لم يفعلوه فما أمرهم به يعلم أنه لا يكون لعدم إرادتهم له لا لعدم قدرتهم عليه، وليس الأمر به أمرا بما يعجزون عنه، بل هو أمر بما لو أرادوه لقدرُوا على فعله، لكنهم لا يفعلونه، لعدم إرادتهم له.

وجههم، ومن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله ومحبه ورضاه بمعنى واحد،

ثم قالت المعتزلة : وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ، فلا يشاءه ، فقالوا : إنه يكون بلا مشيئة ، وقالت الجهمية ، بل هو يشاء / ذلك ، فهو يحبه ويرضاه ، وأبو الحسن وأكثر ٨/٤٧٥ أصحابه وافقوا هؤلاء ، فذكر أبو المعالي الجويني ، أن أبا الحسن أول من خالف السلف في هذه المسألة ، ولم يفرق بين المشيئة والمحبة والرضا .

وأما سلف الأمة وأئمتها وأكابر أهل الفقه والحديث والتصوف ، وكثير من طوائف النظار ، كالكلابية ، والكرامية ، وغيرهم ، فيفرون بين هذا وهذا ، ويقولون : إن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ، ويرضى به ، كما لا يأمر ولا يرضى بالكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه ، كما لا يأمر به وإن كان قد شاء ؛ ولهذا كان حملة الشريعة من الخلف والسلف متفقين على أنه لو حلف ليفعلن واجبا أو مستحبا ، كقضاء دين يضيق وقته ، أو عبادة يضيق وقتها ، وقال : إن شاء الله ، ثم لم يفعله لم يحنث وهذا يطل قول القدرية ، ولو قال : إن كان الله يحب ذلك ويرضاه فإنه يحنث ، كما لو قال : إن كان يندب إلى ذلك ، ويرغب فيه أو يأمر به أمر إيجاب أو استحباب ، وهذا يرد على الجهمية ، ومن اتبعهم ، كأبي الحسن الأشعري ومن وافقه من المتأخرين . وبسط هذه الأمور له موضع آخر .

والمقصود هنا جواب هذه المسألة فإن هذه الإشكالات المذكورة إنما ترد على قول جهم ، ومن وافقه من المتأخرين من أصحاب أبي الحسن الأشعري ، وغيرهم ، وطائفة من متأخري أصحاب مالك والشافعي وأحمد .

/ وأما أئمة أصحاب مالك والشافعي وأحمد وعامة أصحاب أبي حنيفة ، فإنهم لا يقولون بقول هؤلاء ، بل يقولون بما اتفق عليه السلف من أنه - سبحانه - ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ويشتون الفرق بين مشيئته ، وبين محبته ورضاه فيقولون : إن الكفر والفسوق والعصيان - وإن وقع بمشيئته - فهو لا يحبه ولا يرضاه ، بل يسخطه ويبغضه ، ويقولون : إرادة الله في كتابه نوعان :

نوع بمعنى المشيئة لما خلق ، كقوله : ﴿ فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] .

ونوع بمعنى محبته ورضاه لما أمر به ، وإن لم يخلقه ، كقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٦] ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا . يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٦-٢٨] .

وبهذا يفصل النزاع في مسألة الأمر . هل هو مستلزم للإرادة أم لا؟ فإن القدرية تزعم أنه مستلزم للمشئ، فيكون قد شاء المأمور به ولم يكن، والجهمية قالوا: إنه غير مستلزم لشيء من الإرادة، لا لحبه له، ولا رضاه / به إلا إذا وقع، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وكذلك عندهم ما أحبه ورضيه كان، وما لم يحبه ولم يرضه لم يكن، وتأولوا قوله: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، على أن المراد ممن لم يقع منه الكفر، أو لا يرضاه ديناً، كما يقولون: لم يشأه ممن لم يقع منه، أو لا يشاءه ديناً؛ إذ كانوا موافقين للجهمية والقدرية، في أنه لا فرق بين المحبة والمشئ، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، فأخبر أنه إذا وقع الكفر من عباده لم يرضه لعباده، كما قال: ﴿إِذْ يَبْتَئُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ٨١]، وقال: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، مع قوله: ﴿وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَضْلِهِ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وفصل الخطاب: أن الأمر ليس مستلزماً لمشئ أن يخلق الرب الأمر الفعل المأمور به . ولا إرادة أن يفعله، بل قد يأمر بما لا يخلقه، وذلك مستلزم لمحبة الرب ورضاه من العبد أن يفعله، بمعنى أنه إذا فعل ذلك أحبه ورضيه، وهو يريد منه إرادة الأمر من المأمور بما أمره به لمصلحته، وإن لم يرد أن يخلقه وأن يعينه عليه؛ لما له في ترك ذلك من الحكمة، فإن له حكمة بالغة فيما خلقه وفيما لم يخلقه .

وفرق بين أن يريد أن يخلق هو الفعل، ويجعل غيره فاعلاً يحسن إليه، ويتفضل عليه بالإعانة له على مصلحته، وبين أن يأمر غيره بما يصلحه، ويبين له ما ينفعه إذا فعله، وإن كان لا يريد هو - نفسه - أن يعينه لما في ترك إعانته / من الحكمة؛ لكون الإعانة قد تستلزم ما يناقض حكمته، والمنهي عنه الذي خلقه هو يبغضه ويمقت، كما يمقت ما خلقه من الأعيان الخبيثة، كالشياطين والحبائث، ولكنه خلقها لحكمة يحبها ويرضاها .

ونحن نعلم أن العبد يريد أن يفعل ما لا يحبه؛ لإفضائه إلى ما يحبه، كما يشرب المريض الدواء الكريه؛ لإفضائه إلى ما يحبه من العافية، ويفعل ما يكرهه من الأعمال لإفضائه إلى مطلوبه المحبوب له، ولا منافاة بين كون الشيء بغيضاً إليه مع كونه مخلوقاً له؛ لحكمة يحبها . وكذلك لا منافاة بين أن يحبه إذا كان ولا يفعله؛ لأن فعله قد يستلزم تفويت ما هو أحب إليه منه، أو وجود ما هو أبغض إليه من عدمه .

فصل

إذا عرف هذا فنقول :

أما قول القائل كيف يكون العبد مختاراً لأفعاله وهو مجبور عليها ؟ إنما يتوجه على الجهمية الذين يقولون : بإطلاق الجبر ، ونفي قدرة العبد واختياره ، وتأثير قدرته في الفعل ، وقد بينا أن إطلاق الجبر مما أنكره أئمة السنة ، كالأوزاعي والزبيدي والثوري وعبد الرحمن ابن مهدي ، وأحمد بن حنبل / وغيرهم ، وما علمت أحداً من الأئمة أطلقه ، بل ما علمت أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان أطلقوه في مسائل القدر والجبر . ٨/٤٧٩

ولا قال أحد من أئمة المسلمين - لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم ، لا مالك ، ولا أبو حنيفة ، ولا الشافعي ، ولا أحمد بن حنبل ولا الأوزاعي ، ولا الثوري ، ولا الليث ، ولا أمثال هؤلاء - إن الله يكلف العباد ما لا يطيقونه ، ولا قال أحد منهم : إن العبد ليس بفاعل لفعله حقيقة ، بل هو فاعل مجازاً ، ولا قال أحد منهم : إن قدرة العبد لا تأثير لها في فعله ، أو لا تأثير لها في كسبه ، ولا قال أحد منهم : إن العبد لا يكون قادراً إلى حين الفعل ، وأن الاستطاعة على الفعل لا تكون إلا معه ، وأن العبد لا استطاعة له على الفعل قبل أن يفعل .

بل نصوصهم مستفيضة بما دل عليه الكتاب والسنة من إثبات استطاعة لغير الفاعل . كقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران : ٩٧] ، وقوله تعالى : ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة : ٤] ، وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب »^(١) .

واتفقوا على أن العبادات لا تجب إلا على مستطيع ، وأن المستطيع يكون مستطيعاً مع معصيته وعدم فعله ، كمن استطاع ما أمر به من الصلاة ، والزكاة ، / والصيام ، والحج ، ولم يفعل . فإنه مستطيع باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، وهو مستحق للعقاب على ترك المأمور الذي استطاعه ولم يفعله ، لا على ترك ما لم يستطعه . ٨/٤٨٠

وصرحوا بما صرح به أبو حنيفة ، وأبو العباس بن سريج ، وغيرهما من أن الاستطاعة المتقدمة على الفعل تصلح للضدين ، وإن كان العبد حين الفعل مستطيعاً أيضاً عندهم . فهو مستطيع عندهم قبل الفعل ومع الفعل ، وهو حين الفعل لا يمكنه أن يكون فاعلاً تاركاً ، فلا يقولون : إن الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل . كقول المعتزلة ، ولا بأنها لا تكون إلا مع الفعل كقول المجبرة ، بل يكون مستطيعاً قبل الفعل ، وحين الفعل .

(١) البخارى فى تقصير الصلاة (١١١٧) .

وأما قوله: العلماء قد صرحوا بأن العبد يفعلها قسراً. يقال له: لم يصرح بهذا أحد من علماء السلف، وأئمة الإسلام المشهورين، ولا أحد من أكابر أتباع الأئمة الأربعة، وإنما يصرح بهذا بعض المتأخرين الذين سلكوا مسلك جهم ومن وافقه وليس هو لأهل علماء السنة، بل ولا جمهورهم ولا أئمتهم، بل هم عند أئمة السلف من أهل البدع المنكرة.

/ فصل

٨/٤٨١

وأما قول الناظم السائل:

لأنهم قد صرحوا أنه على الإرادات لمقصور

فيقال له: القسر على الإرادة منه. إذا أريد به أنه جعله مريداً فهذا حق، لكن تسمية مثل هذا قسراً وإكراها وجبراً تناقض لفظاً ومعنى، فإن المقصور المكره المجبور لا يكون مريداً مختاراً محبباً راضياً، والذي جعل مختاراً محبباً راضياً لا يقال إنه مقصور مكره مجبور. وإذا قيل: المراد بذلك أنه جعل مريداً بمشيئة الله وقدرته بدون إرادة منه متقدمة، اختار بها أن يكون مريداً. قيل له: هذا المعنى حق سواء سمى قسراً، أو لم يسم. ولكن هذا لا يناقض كونه مختاراً، فإن من جعل مريداً مختاراً، قد أثبت له الإرادة والاختيار، والشيء لا يناقض ذاته ولا ملازمه، فلا يجوز أن يقال: كيف يكون المختار قد جعل مختاراً، والمريد جعل مريداً؟

٨/٤٨٢

وإذا قيل: يخير على أن يكون مختاراً. قيل: معنى ذلك أن الله جعله / مختاراً بغير إرادة منه سابقة لأن يكون مختاراً، كما جعله قادراً، وجعله عالماً، وجعله حياً، وجعله أسود وأبيض وطويلاً وقصيراً. ومعلوم أن الله إذا جعله موصوفاً بصفة لم يناقض ذلك اتصافه بتلك الصفة، فإن الله إذا جعله على صفة كان كونه على تلك الصفة؛ لأن ما جعل الله له، فإنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وإذا كان كونه مختاراً وعالماً وقادراً أمراً ملازماً لمشيئة الله وجعله، والمتلازمان لا يناقض أحدهما الآخر، بل يجامعه، ولا يفارقه، فيكون اختيار العبد مع إطلاق الجبر الذي يعني به أن الله جعله مختاراً أمرين متلازمين، لا أمرين متناقضين، ولا عجب من اجتماع المتلازمين، إنما العجب من تناقضهما.

فصل

وأما قول السائل :

لأنهم قد صرحوا أنه على الإرادات لمقصور
ولم يكن فاعل أفعاله حقيقة والحكم مشهور

فيقال له: المصرح بأنه غير فاعل حقيقة هم الجهمية، أتباع الجهم بن صفوان ومن وافقهم من المتأخرين، ولم يصرح بهذا أحد من الصحابة، والتابعين لهم / بإحسان ، ولا أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم ، بل الذين تكلموا بلفظ الحقيقة، والمجاز واتبعوا السلف في هذا الأصل كلهم يقولون: إنه فاعل حقيقة كما صرح بذلك أئمة أصحاب الأئمة الأربعة - أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم - وكتبهم مشحونة بذلك.

وأما الذين قالوا: إنه فاعل مجازاً، وقالوا: إن الفعل لا يقوم بالفاعل ، بل الفعل هو المفعول ، فهؤلاء يلزمهم ألا يكون لأفعال العباد فاعل لا الرب، ولا العبد. أما العبد، فإنها وإن قامت به الأفعال فإنه غير فاعل لها عندهم، وأما الرب فعندهم لم يقم به فعل، لا هذه ولا غيرها، والفاعل المعقول من قام به الفعل، كما أن المتكلم المعقول من قام به الكلام والمريد المعقول من قامت به الإرادة ، والحي والعالم والقادر من قامت به الحياة والعلم والقدرة، والمتحرك من قامت به الحركة، فإثبات هؤلاء فاعلاً لا يقوم به فعل كإثبات متقدميهم من الجهمية والمعتزلة متكلماً لا يقوم به كلام، ومريداً لا يقوم به إرادة، وعالمًا لا يقوم به علم، وقادراً لا تقوم به قدرة، وهذا كله باطل كما قرروه في مسألة كلام الله، وإثبات صفاته ، كما قد بسط في موضعه.

فإن الأصل الذي وافقوا به أئمة السنة، واحتجوا به على المعتزلة هو ، أن المعنى إذا قام بمحل عاد حكمه على ذلك المحل، واشتق لذلك المحل منه اسم، ولم يشتق لغيره منه اسم وعاد حكمه على ذلك المحل، ولم يعد على غيره ، كما أن الحركة والسواد والبياض، والحرارة والبرودة إذا قامت بمحل كان هو/ المتحرك الأسود الأبيض الحار البارد، دون غيره. قالوا: فكذلك الكلام والإرادة ، إذا قاما بمحل كان ذلك المحل هو المتكلم المريد ، دون غيره، قالوا: فلا يكون المتكلم متكلماً إلا بكلام يقوم به، ولا مريداً إلا بإرادة تقوم به، وكذلك لا يكون حياً عالمًا قادراً، إلا بحياة وعلم وقدرة تقوم به، وطردها هذا أنه لا يكون فاعلاً، إلا بفعل يقوم به.

ولهذا استعاذ النبي ﷺ بصفات الله تعالى ، وأفعاله، وذاته، فقال: «اللهم ، إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»^(١). وهذا مما استدل به الأئمة أحمد بن حنبل وغيره على أن كلام الله ليس بمخلوق، قالوا: لأنه استعاذ به ولا يستعاذ بمخلوق.

فصل

وأما قول السائل :

ومن هنا لم يكن للفعل في ما يلحق الفاعل تأثير

فإن أراد بذلك، أنه لا تأثير للفعل ، فيما يلحق الفاعل من المدح والذم والثواب ، والعقاب، فهذا إنما يقوله منكروا الأسباب ، كجهنم ومن / وافقه. وإلا فالسلف والأئمة متفقون على إثبات الأسباب والحكم، خلقاً وأمرًا. ٨/٤٨٥

ففي الأمر ، مثل ما يقول الفقهاء : الأسباب المثبتة للإرث «ثلاثة» نسب ، و نكاح، وولاء عتق، واختلفوا في المحالفة، والإسلام على يديه وكونهما من أهل الديوان، منهم من يجعل ذلك سبباً للإرث، كأبي حنيفة، ومنهم من لا يجعله سبباً، كمالك والشافعي، وعن أحمد روايتان. ومثل ما يقولون: ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة، والقتل العمد العدوان المحض سبب للقتل، والسرقة سبب للقطع.

ومذهب الفقهاء أن السبب له تأثير في مسبه، ليس علامة محضة، وإنما يقول: إنه علامة محضة طائفة من أهل الكلام الذين بنوا على قول جهنم، وقد يطلق ما يطلقونه طائفة من الفقهاء، وجمهور من يطلق ذلك من الفقهاء يتناقضون. تارة يقولون: بقول السلف والأئمة ، وتارة يقولون : بقول هؤلاء.

وكذلك الحكمة وشرع الأحكام للحكم مما اتفق عليه الفقهاء مع السلف.

وكذلك الحكمة في الخلق والقرآن مملوء بذلك في الخلق، والأمر، / ومملوء بأنه يخلق الأشياء بالأسباب، لا كما يقوله أتباع جهنم، أنه يفعل عندها لا بها، كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [النحل: ٦٥]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا (٢) مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ. وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ. رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً ۚ﴾ ٨/٤٨٦

(١) مسلم في الصلاة (٤٨٦ / ٢٢٢) .

(٢) في المطبوعة: «وأنزلنا»، والصواب ما أثبتناه.

مَيْتًا ﴿ق: ٩-١١﴾ ، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثِقَالًا سَقْنَاهُ لَيْلَدٌ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴿الأعراف: ٥٧﴾ ، وقوله: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴿المائدة: ١٦﴾ ، وقوله: ﴿فَاتْلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤] ، ونحو ذلك.

وأما دخول لام كي في الخلق والأمر ، فكثير جداً ، وهذا مبسوط في موضعه .
وقد بسط حجج نفاة الحكمة ، والتعليل العقلية والشرعية ، وبين فسادها كما بين فساد حجج المعتزلة والقدرية .

وحينئذ فالأفعال سبب للمدح والذم ، والثواب والعقاب .
والفقهاء المبتون للأسباب والحكم ، قسموا خطاب الشرع وأحكامه إلى قسمين : خطاب تكليف ، وخطاب وضع وإخبار ، كجعل الشيء سبباً وشرطاً ومانعاً ، فاعترض عليهم نفاة ذلك ، بأنكم إن أردتم بكون الشيء / سبباً أن الحكم يوجد إذا وجد فليس هنا حكم آخر ، وإن أردتم معنى آخر فهو ممنوع .

وجوابهم : أن المراد أن الأسباب تضمنت صفات مناسبة للحكم ، شرع الحكم لأجلها ، وشرع لإفضائه إلى الحكمة ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الآية [المائدة: ٩١] .

وكذلك - أيضاً - الذين قالوا لا تأثير لقدرة العبد في أفعاله هم هؤلاء أتباع جهم نفاة الأسباب ، وإلا فالذي عليه السلف وأتباعهم وأئمة أهل السنة وجمهور أهل الإسلام المبتون للقدرة المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب ، وإن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها ، والله تعالى خلق الأسباب والمسببات . والأسباب ليست مستقلة بالمسببات ، بل لا بد لها من أسباب آخر تعاونها ، ولها - مع ذلك - أضداد تمنعها ، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه ، ويدفع عنه أضداده المعارضة له ، وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته كما يخلق سائر المخلوقات ، فقدرة العبد سبب من الأسباب ، وفعل العبد لا يكون بها وحدها بل لا بد من الإرادة الجازمة مع القدرة .

وإذا أريد بالقدرة القوة القائمة بالإنسان فلا بد من إزالة الموانع ، كإزالة / القيد والحبس ٨/٤٨٨ ونحو ذلك ، والصاد عن السبيل كالعدو وغيره .

فصل

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكوير: ٢٩]، لا يدل على أن العبد ليس بفاعل لفعله الاختياري، ولا أنه ليس بقادر عليه، ولا أنه ليس بمريد، بل يدل على أنه لا يشاؤه إلا أن يشاء الله، وهذه الآية رد على الطائفتين: المجبرة الجهمية والمعتزلة القدرية. فإنه تعالى قال: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، فأثبت للعبد مشيئة وفعلاً، ثم قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فبين أن مشيئة العبد معلقة بمشيئة الله. والأولى رد على الجبرية، وهذه رد على القدرية، الذين يقولون: قد يشاء العبد ما لا يشاؤه الله كما يقولون: إن الله يشاء ما لا يشاؤون.

وإذا قالوا: المراد بالمشيئة هنا الأمر على أصلهم، والمعنى وما يشاؤون فعل ما أمر الله به إن لم يأمر الله به. قيل: سياق الآية يبين أنه ليس المراد هذا، بل المراد وما تشاؤون بعد أن أمرتم بالفعل أن تفعلوه إلا أن يشاء الله، فإنه تعالى ذكر الأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، ثم قال بعد ذلك: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾. وما تشاءون إلا أن يشاء الله [الإنسان: ٢٩، ٣٠] وقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ نفي لمشيئتهم في المستقبل. وكذلك قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ / تعليق لها بمشيئة الرب في المستقبل، فإن حرف (أن) تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فالمعنى: إلا أن يشاء بعد ذلك، والأمر متقدم على ذلك، وهذا كقول الإنسان: لا أفعل هذا إلا أن يشاء الله.

وقد اتفق السلف، والفقهاء على أن من حلف فقال: لأصلي غداً، إن شاء الله، أو لأقضي ديني غداً إن شاء الله، ومضى الغد ولم يقضه أنه لا يحنث، ولو كانت المشيئة هي الأمر لحنث، لأن الله أمره بذلك، وهذا مما احتج به على القدرية، وليس لهم عنه جواب، ولهذا خرق بعضهم الإجماع القديم وقال: إنه يحنث.

وأيضاً، فقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩] سيق لبيان مدح الرب والثناء عليه ببيان قدرته، وبيان حاجة العباد إليه، ولو كان المراد لا تفعلون إلا أن يأمركم لكان كل أمر بهذه المثابة، فلم يكن ذلك من خصائص الرب التي يمدح بها، وإن أريد أنهم لا يفعلون إلا بأمره كان هذا مدحاً لهم، لا له.

وقوله:

(وَكُلُّ شَيْءٍ) . ثم لو سلمت لم يك للخالق تقدير

إن أراد به أنه لو سلم أن العبد فاعل أفعاله حقيقة، ونحو ذلك من أقوال السلف لزم نفي التقدير، فهذا التلازم ممنوع.

وإن أراد أنه لو سلم أن يشاء ما لم يشأ الله، لزم انتفاء مشيئة الله عن المحرمات، والمباحات باتفاق الناس، بل يلزم انتفاء مشيئته في الحقيقة لأفعال العباد كلها، كما يلزم انتفاء قدرته على أفعال العباد كلها، وانتفاء خلقه لشيء منها. وفي ذلك نفي هذا التقدير الذي هو بمعنى المشيئة والقدرة والخلق.

وأما التقدير الذي هو بمعنى تقديرها في نفسه وعلمه بها، وخبره عنها وكتابتها لها- فهذا إنما يلزم لزوماً بينا على قول من ينكر العلم المتقدم، وجمهور القدرية لا تنكره، لكن إذا جوزوا حدوث حوادث كثيرة بدون مشيئته وقدرته وخلقها، أثبتوا في العالم حوادث كثيرة يحدثها غيره، وهو غير قادر على إحداثها، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بقوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤]، / على أنه عالم بها، فإنه لم يخلقها عندهم، فقد ينازعهم إخوانهم القدرية في علمه بها قبل أن تكون، ولا يمكنهم الاحتجاج عليهم بهذه الآية، وقد يقولون علمه بها، مع أمره، بخلاف المعلوم يقتضي تكليف ما لا يطاق؛ لأن خلاف المعلوم ممنوع، فلا يكون عالماً بها، فيلزمونهم بنفي التقدير السابق.

٨/٤٩١

فصل

وقوله:

أو كان فاللزام من كونه حدوثه والقول مهجور

كأنه يريد - والله أعلم - لو كان الله مقدراً لها عالماً بها، فيلزم من كونه عالماً بها مقدراً لها، بعد أن تكون حدوث العلم بها بعد أن كانت، ويلزم ألا يكون الرب عالماً بأفعال العباد، ولا مقدراً لها حتى فعلت، وهذا القول مهجور باطل، مما اتفق على بطلانه سلف الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين، بل كفروا من قاله، والكتاب والسنة مع الأدلة العقلية تبين فساد.

فإن الله قد أخبر عما يكون من أفعال العباد قبل أن تكون ، بل أعلم بذلك من شاء من ملائكته وغير ملائكته، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ / لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فالملائكة حكموا بأن الآدميين يفسدون ، ويسفكون الدماء قبل أن يخلق الإنس ولا علم لهم إلا ما علمهم الله، كما قالوا: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، ثم قال: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وتضمن هذا ما يكون فيما بعد من آدم، وإبليس وذريتهما، وما يترتب على ذلك.

ودلت هذه الآية على أنه يعلم أن آدم يخرج من الجنة فإنه لولا خروجه من الجنة لم يصير خليفة في الأرض فإنه أمره أن يسكن الجنة، ولا يأكل من الشجرة، بقوله: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿فَقُلْنَا (١) يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى . إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه: ١١٧-١١٩]، نهاء أن يخرجها من الجنة، وهو نهى عن طاعة إبليس التي هي سبب الخروج ، وقد علم قبل ذلك أنه يخرج من الجنة، وأنه إنما يخرج منها بسبب طاعته إبليس، وأكله من الشجرة؛ لأنه قال قبل ذلك: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

ولهذا قال من قال من السلف: إنه قدر خروجه من الجنة قبل أن يأمره بدخولها بقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وقال بعد هذا: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقال / تعالى: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ . قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤، ٢٥]، وهذا خبر عما سيكون من عداوة بعضهم بعضاً وغير ذلك، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وهذا خبر عن المستقبل ، وأنهم لا يؤمنون . وقال تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، وقال: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، وهذا قسم منه على ذلك، وهو الصادق البار في قسمه، وصدقه مستلزم لعلمه بما أقسم عليه، وهو دليل على أنه قادر على ذلك.

(١) في المطبوعة: «وقلنا»، والصواب ما أثبتناه.

وقد يستدل به على أنه خالق أفعال العباد؛ إذ لو كانت أفعالهم غير مقدورة له لم يمكنه أن يملأ جهنم، بل كان ذلك إليهم إن شاؤوا عصوه فملأها، وإن شاؤوا أطاعوه فلم يملأها.

لكن قد يقال: إنه علم أنهم يعصونه، فأقسم على جزائهم على ذلك، وقد يجاب عن ذلك بأن علمه بالمستقبل قبل أن يكون مستلزم لخلقه له، فإنه سبحانه لا يستفيد العلم من غيره، كالملائكة والبشر، ولكن علمه من لوازم نفسه، فلو كانت أفعاله خارجة عن مقدوره ومراده لم يجب أن يعلمها كما يعلم مخلوقاته. وبسط هذا له موضع آخر.

/ وقال تعالى عن المنافقين: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: ٤٧]، وهذا خبر عما سيكون منهم من الذنوب قبل أن يفعلوها. وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]، وهذا خبر عن دعاء من يدعوهم إلى جهاد هؤلاء؛ ودعاؤه لهم من جملة أفعال العباد، ومثل هذا في القرآن كثير.

بل العلم بالمستقبل من أفعال العباد يحصل لأحاد المخلوقين من الملائكة، والأنبياء وغيرهم، فكيف لا يكون حاصلًا لرب العالمين؟! وقد أخبر النبي ﷺ عما سيكون من الأفعال المستقبلية من أمته، وغير أمته مما يطول ذكره، كإخباره بأن ابنه الحسن يصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، وإخباره بأنه ترقق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق، وإخباره بأن قوماً يرتدون بعده على أعقابهم، وإخباره بأن خلافة النبوة تكون ثلاثين سنة ثم تصير ملكاً، وإخباره بأن الجبل ليس عليه إلا نبي وصديق وشهيد، وكان أكثرهم شهداء وإخباره يوم بدر بقتل صناديد قريش قبل أن يقتلوا، وإخباره بخروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام على المنارة البيضاء شرقي دمشق، وقتل عيسى عليه السلام له على باب لد.

وإخباره بخروج يأجوج ومأجوج، وإخباره بخروج الخوارج الذين قال فيهم: «يخرج من ضئضى هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أتيتهم أن فيهم رجلاً مخدج اليد على يده مثل البضعة من اللحم تدردر»^(١)، وكان الأمر كما أخبر به لما قاتلهم علي بن أبي طالب بالنهروان، ووجد هذا الشخص كما وصفه النبي ﷺ. وإخباره بقتال الترك وصفتهم حيث قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الخدود دلف الأنف يتتعلون الشعر كأن وجوههم المجان المطرقة»^(٢). وقد قاتل المسلمون هؤلاء

(١) البخارى فى المناقب (٨٦١٠) ومسلم فى الزكاة (١٠٦٣ / ١٤٧) .

(٢) البخارى فى الجهاد (٢٩٢٨) ومسلم فى الفتن (٢٩١٢ / ٦٥) .

الترك، وغيرهم لما ظهوروا، ومثل هذا من أخبار نبيه ﷺ أكثر من أن تذكر وهو إنما يعلم ما علمه الله وإذا كان هو يعلم كثيراً مما يكون من أعمال العباد، فكيف الذي خلقه وعلمه ما لم يكن يعلم.

وهو - سبحانه - لا يحيط أحد من علمه إلا بما شاء ولا يعلم أحد - لا نبي ولا غيره - إلا ما علمه الله، وقال الخضر لموسى: إني على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه، ولما نقر العصفور في البحر قال له: ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر، وهو سبحانه - القائل في حق موسى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

والمقصود أن نفى علم الله بالحوادث أفعال العباد وغيرها قبل أن تكون باطل، وغلاة القدرية ينفون ذلك.

/ وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، ونحو ذلك، فهذا هو العلم الذي يتعلق، بالمعلوم بعد وجوده، وهو العلم الذي يترتب عليه المدح والذم، والثواب والعقاب، والأول هو العلم بأنه سيكون، ومجرد ذلك العلم لا يترتب عليه مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب، فإن هذا إنما يكون بعد وجود الأفعال. وقد روي عن ابن عباس أنه قال في هذا: لنرى، وكذلك المفسرون قالوا: لنعلمه موجوداً بعد أن كنا نعلم أنه سيكون، وهذا المتجدد فيه قولان مشهوران للنظار:

منهم من يقول: المتجدد هو نسبة وإضافة بين العلم والمعلوم فقط، وتلك نسبة عدمية. ومنهم من يقول: بل المتجدد علم بكون الشيء ووجوده، وهذا العلم غير العلم بأنه سيكون، وهذا كما في قوله: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فقد أخبر بتجدد الرؤية، فقل نسبة عدمية، وقيل المتجدد أمر ثبوتي. والكلام على القولين، ومن قال هذا وهذا، وحجج الفريقين قد بسط في موضع آخر.

وعامة السلف وأئمة السنة والحديث، على أن المتجدد أمر ثبوتي كما دل عليه النص، وهذا مما هجر أحمد بن حنبل الحارث المحاسبي على نفيه، فإنه كان يقول / بقول ابن كلاب فر من تجدد أمر ثبوتي، وقال بلوازم ذلك. فخالف من نصوص الكتاب والسنة، وآثار السلف ما أوجب ظهور بدعة اقتضت أن يهجره الإمام أحمد، ويحذر منه، وقد قيل: إن الحارث رجع عن ذلك.

والتأخرون من أصحاب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة على قولين: منهم من سلك طريقة ابن كلاب، وأتباعه، ومنهم من سلك طريقة أئمة السنة والحديث، وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن تقدم علم الله وكتابته لأعمال العباد حق، والقول بحدوث ذلك قول مهجور، كما قاله الناظم إن كان قد أراد ذلك، وليس في ذلك ما ينافي أمر الله ونهيه، فإن كونه خالقاً لأفعال العباد لا ينافي الأمر والنهي. فكيف العلم المتقدم، وليس في ذلك ما يقتضى كون العبد مجبوراً لا قدرة له. ولا فعل كما تقول الجهمية المجبرة.

فصل

وأما قوله:

ولا يقال علم الله ما يختار فالمختار مسطور

٨/٤٩٨ /فهو يتضمن إيراد سؤال من القدرية وجوابه منهم: فإنهم قد يقولون: نحن نقول: إنه يعلم، وإذا قلنا ذلك، لم نكن قد نفينا القدرة، بل أثبتنا القدر بمعنى العلم مع نفي كون الرب تعالى شائئاً لجميع الحوادث، خالقاً لأفعال العباد. قال الناظم فإن الذي يختاره العبد مسطور قبل ذلك، فلا يمكن بغيره فيلزم الجبر.

وقد يعترض على هذا الجواب، بأن يقال: اللازم هنا بمنزلة الملزوم، فإن علمه بأنه يختاره موافق لما كتبه من أنه يختاره، وتغيير العلم أعظم من تغيير المسطور.

وقد يقال: إنه أراد جعل السطر من تمام القول، أي لا يقال علم ما يختاره، وسطر ذلك. أي: فتقدم العلم والكتاب كاف في الإيمان بالقدر، فإن مجرد ذلك لا يكفي في الإيمان بالقدر، وهذا من حجة القائلين بالجبر. قالوا: خلاف المعلوم ممتنع، فالأمر به أمر بممتنع؛ لأنه لو وقع المأمور للزم انقلاب العلم جهلاً.

وجوابهم: أن الممتنع لفظ مجمل، فإن أرادوا أن خلاف المعلوم لا يقع، ولا يكون، فهذا صحيح، ولكن التكليف بما لا يكون لا يكون تكليفاً بما يعجز عنه الفاعل، فإن ما لا يفعله الفاعل قد لا يفعله؛ لعجزه عنه وقد لا يفعله؛ لعدم إرادته، فإنما كلف بما يطيقه مع علم الرب / أنه لا يكون، كما يعلم أن ما لا يشاؤه هو لا يكون، مع أنه لو شاء لفعله.

٨/٤٩٩

وقول المحتج: لو وقع لانقلب العلم جهلاً.

قيل : هذا صحيح ، وهو يدل على أنه لا يقع ، لكن لا يدل على أن المكلف عاجز عنه ، لو أراد له لم يقدر على فعله ، فإنه لا يقع لعدم إرادته له ، لا لعدم قدرته عليه ، كالذي لا يقع من مقدورات الرب التي لو شاء لفعلها ، هو يعلم أنه لا يفعلها .

ولا يجوز أن يقال : إنه غير قادر عليها ، كما قاله بعض غلاة أهل البدع ، بل قد قال سبحانه : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ [القيامة : ٣] ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا ﴾ [الأنعام : ٦٥] ، مع أنه قد ثبت في الصحيحين عن جابر ، أنه لما نزل قوله : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ ﴾ [الأنعام : ٦٥] ، قال النبي ﷺ : «أعوذ بوجهك» ، «أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ» ، قال : «أعوذ بوجهك» ، «أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيَذِيقَ بَعْضُكُمْ بِأَسْ بَعْضٍ» قال : «هاتان أهون»^(١) . فهذا الذي أخبر أنه قادر عليه منه ما لا يكون ، وهو إرسال عذاب من فوق الأمة ، أو من تحت أرجلهم . ومنه ما يكون وهو لبسهم شيعة ، وإذاعة بعضهم بأس بعض . كما ثبت في الصحيح / عن النبي ﷺ أنه قال : «سألت ربي ثلاثاً ، فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة ، سألته ألا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها ، وسألته ألا يهلكهم بسنة عامة فأعطانيها ، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها»^(٢) .

٨/٥٠٠

وقد ذكر في غير موضع من القرآن ، ما لا يكون أنه لو شاء لفعله ، كقوله : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾ [السجدة : ١٣] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [هود : ١١٨] ، وأسأل هذه الآيات ، تبين أنه لو شاء أن يفعل أموراً لم تكن لفعلها ، وهذا يدل على أنه قادر على ما علم أنه لا يكون ، فإنه لو لا قدرته عليه لكان إذا شاء لا يفعله ، فإنه لا يمكن فعله إلا بالقدرة عليه ، فلما أخبر - وهو الصادق في خبره - أنه لو شاء لفعله ، علم أنه قادر عليه وإن علم - سبحانه - أنه لا يكون ، وعلم أيضاً أن خلاف المعلوم قد يكون مقدوراً .

وإذا قيل : هو ممتنع ، فهو من باب الممتنع ؛ لعدم مشيئة الرب له ، لا لكونه ممتنعاً في نفسه ، ولا لكونه معجزاً عنه .

(١) البخارى فى التفسير (٤٦٢٨) والترمذى فى التفسير (٣٠٦٥) .

(٢) مسلم فى الفتن وأشرط الساعة (٢٨٩٠ / ٢٠) ، وابن ماجه فى الفتن (٣٩٥١) وقال البوصيرى فى الزوائد :

«إسناده صحيح ، رجاله ثقات» ، وأحمد ٥ / ٢٤٠ ، ٢٤٣ .

ولفظ الممتنع، فيه إجمال كما تقدم، وما سمي ممتنعاً بمعنى / أنه لا يكون مع أنه لو شاء العبد لفعله؛ لقدرته عليه، فهذا يجوز تكليفه بلا نزاع، وإن سماه بعضهم بما لا يطاق، فهذا نزاع لفظي، ونزاع في أن القدرة، هل يجوز أن تتقدم الفعل أم لا؟

فصل

وأما قوله:

والجبر إن صح يكن مكرهاً وعندك المكره معذور

فيقال: قد تقدم بيان معنى الجبر وأن الجبر إذا أريد به الإكراه، كما يجبر الإنسان غيره، ويكرهه على خلاف مراده، فالله تعالى أجل وأعلا وأقدر من أن يحتاج إلى مثل هذا الجبر والإكراه، فإن هذا إنما يكون من عاجز يعجز عن جعل غيره مريداً لفعله مختاراً له محباً له راضياً به، والله سبحانه على كل شيء قدير، فإذا شاء أن يجعل العبد محباً لما يفعله، مختاراً له جعله كذلك، وإن شاء أن يجعله مريداً له بلا محبة بل مع كراهة فيفعله كارهاً له جعله كذلك.

وليس هذا كإكراه المخلوق للمخلوق، فإن المخلوق لا يقدر أن يجعل في قلب غيره لا إرادة وحبا، ولا كراهة وبغضاً، بل غايته أن يفعل ما يكون / سبباً لرغبته أو رهبته، فإذا أكرهه فعل به من العقاب أو الوعيد ما يكون سبباً لرهبته وخوفه، فيفعل ما لا يختار فعله، ولا يفعله راضياً بفعله، ويكون مراده دفع الشر عنه، فهو مريد للفعل، لكن المقصود دفع الشر عنه، لا نفس الفعل، ولهذا قد يسمى مختاراً، ويسمى غير مختار باعتبار، ويسمى مريداً، ويسمى غير مريد باعتبار.

ولكن اللغة العربية لا يسمى فيها مختاراً بل مكرهاً، وهي لغة الفقهاء. كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: « إذا دعا أحدكم فلا يقل: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ولكن ليعزم المسألة، فإن الله لا مكره له »^(١). فبين النبي ﷺ أن من يفعل: سيئته لا يكون مكرهاً، والمكره يفعل بمشيئة غيره، وهو المكره له، فإنه وإن كان قاصداً لما يفعله ليس هو بمنزلة المفعول به الذي لا قدرة له، ولا إرادة له في الفعل بحال، فإن مقصوده بالقصد الأول دفع الشيء لا نفس الفعل، فالمراتب ثلاثة:

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٣٩)، ومسلم في الذكر والدعاء (٩/٢٦٧٩).